

الصومال : عضو جديد بالجامعة العربية

الدكتور محمد عبد الغنى سعودى *

ثلاثة أحداث تمثل معالم الطريق في تاريخ الصومال المعاصر ، أولها نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٤٩ حين أقرت هيئة الأمم المتحدة في ذلك الشهر منح صوماليا (الصومال الجنوبي)^(١) استقلالها بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على شروط اتفاقية الوصاية ، على أن تتولى إيطاليا إدارة البلاد وتأهيل سكانها للاستقلال تلك الفترة . وكان هذا حدثاً في تاريخ الأمم المتحدة بتحديد تاريخ مسبق للاستقلال تلتزم به الدولة التي تقوم بإدارة الإقليم ، كما كان فيه تجاهل للاتجاه الغربي (الاستعماري) الذي ينادى بالتدرج في منح الاستقلال ، وأن الاستقلال التام لا يصبح مستقراً وآمناً إلا بعد فترة طويلة من النضج الدستوري والوعي الشعبي ، كلها حجج لتعطيل هذا الاستقلال . وثانيها ظهور جمهورية الصومال كدولة مستقلة في الفاتح من يوليه (تموز) سنة ١٩٦٠ نتيجة توحيد الصومال الشمالي والصومال الجنوبي ، وبذلك خرجت إلى الوجود دولة افريقية جديدة كحلقة في سلسلة الحلقات الاستقلالية التي تتابعت في ذلك العقد والذي سمي بعقد التحرير وثالثها هو ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٩ الذي بدأت فيه الصومال الخروج من عزلتها ، وتسهم في نشاط القارة الافريقية ، لعل أوضحها دور الوساطة بين أوغندا وتنزانيا في صيف ١٩٧٢ حين تأزم الموقف

(*) أستاذ الجغرافيا المساعد - معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة .

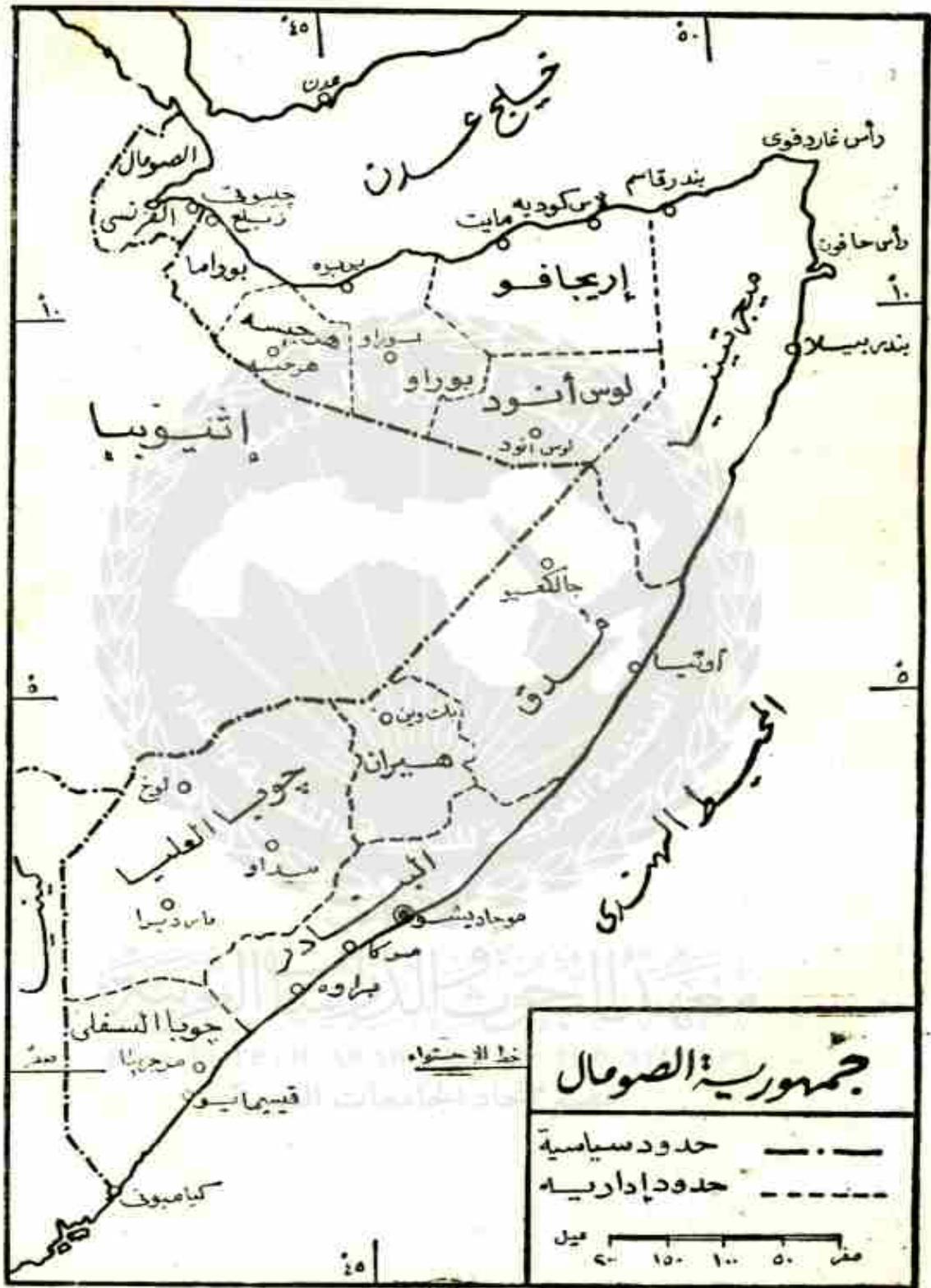
(١) يقصد بالصومال الجنوبي الصومال الإيطالي سابقاً ، والصومال الشمالي الصومال

البريطاني سابقاً .

بينهما إلى حد المواجهة المسلحة . وتجلى أيضاً في افتتاح خط برقي بين نيروبي ومجاديشو في يونيه (حزيران) ١٩٧١ ، وفي تعاون الخطوط الجوية لشرق افريقية مع الجوية الصومالية في الوصل بين نيروبي ومجاديشو ، كما بدأت كينيا في عقد صفقات مع الصومال لشراء اللحوم المحفوظة . غير أن الانفتاح تجلى مع العالم الخارجي في التعامل مع الشرق وهو ما كان غير مسموح به من قبل ، فزاد الخبراء السوفييت إلى ما يقرب من ٨٠٠ عام ١٩٧١ ، وعقدت اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي لتزويد الصومال بأجهزة البحث عن المعادن وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي والفني . وكذلك انفتحت على الصين في اتفاقية مماثلة لغرض التوسع في تجارب زيادة إنتاج الأرز والتبغ وإنشاء مصنع للكبريت والسجاير فضلاً عن مد طريق من بلتوين إلى بندر قاسم ومن جارو إلى هرجيسه ، وليس معنى هذا الاتجاه نحو الشرق ، فما زالت علاقتها حسنة بدول الغرب التي تظهر تجاهها نوايا حسنة ، فهناك اتفاق للتعاون الفني والثقافي بينها وبين إيطاليا ، فضلاً عن اتفاق اقتصادي يمنح الصومال قرصاً قدره نحو ١١ مليون دولار يدفع على أربع سنوات ابتداء من ١٩٧١ لتمويل مشروعات التنمية ، وأصبح شعار الصوماليين اليوم : الاعتماد على النفس ، المساواة ، الوحدة ، التقدم Haul, Iyo, Hanti, Wadag

الصوماليون والتأثير العربي

عرف سكان الإقليم بأسماء متعددة خلال التاريخ . فقد أطلق عليهم الإغريق القدماء والرومان لفظ البربر ، وما زال الاسم يذكر إلى اليوم ممثلاً في بلدة بربره في شمالي الصومال . كما أن بعض الأسماء القبلية التي ذكرها العرب في العصور الوسطى ما زالت ممثلة في بعض القبائل مثل هوايا Hawya ما زالت تطلق على بعض القبائل الصغيرة ، ولكن تسمية الصومال حديثة نسبياً .



(شكل رقم ١)

والأصل اللغوي لكلمة الصومال لم يتفق عليه بعد ، فبعض التفسيرات ترجعها إلى كلمة مكونة من مقطعين (صو) بمعنى يذهب أو اذهب ، (ومال) بمعنى اللبن، وتشير بذلك إلى ما يسوقه الغريب حين يحل ضيفا على العشيرة الصومالية ، ويأمر المضيف الولد أو المرأة باحضار اللبن للضيف ه ومن التفسيرات ما يذهب إلى أنها مشتقة من (سوماح) وهي كلمة أثيوبية بمعنى غير متحضر. أما تفسير الصوماليين أنفسهم فيرجعونه إلى اسم أسلافهم، فهم من سلالة تاجر غنى يدعى (ذومال) وهي في العربية بمعنى الثرى أو الغنى .

وسواء كان تفسير كلمة الصومال هنا أو ذلك ، فليس هناك أدنى شك في الوجود العربي منذ تاريخ غاية في القدم على السواحل الصومالية ، وهو بطبيعة الحال سابق للإسلام . وكوّن العرب بعد ذلك مراكز ساحلية ، وفي الحق لقد كان الساحل الجنوبي لشبه جزيرة العرب مصدر هجرات عديدة إلى شرق افريقية لجذب البيئة التي جعلتهم يتجهون إلى البحر يلتمسون فيه رزقا ، صيدا وتجارة . وصادف أن كانت الرياح في المحيط الهندي مثالية للملاحة البحرية فهي تتجه نحو قارة آسيا صيفا ، وهي خارجة من قارة آسيا متجهة إلى شرق افريقية شتاءً ، من ثم استغل العثمانيون والحضارمة حركة الرياح واتجاهها في علاقتهم مع شرق افريقية ، وبلغت حركة الهجرة ذروتها من القرن السادس إلى القرن التاسع ، وإن كانت لم تبطل بعد ذلك . وعملوا مع ساحل الزنج في تجارة الأخشاب والتوابل وغيرها ، واستقر بعضهم في الإقليم ، وساعدوا على نشر الثقافة العربية والإسلامية مع بقية المهاجرين من جنوب وجنوب غرب شبه جزيرة العرب . وفي استقرارهم تزوجوا من الافريقيات ، وهكذا تم الاختلاط عضويا وثقافيا . وتعتبر زيلع وبربره نماذج حية للاستقرار العربي . وقد ظهرت زيلع في كتابات الجغرافيين العرب لأول مرة في نهاية القرن التاسع حينما ذكرها اليعقوبي ، ثم تتابع ذكرها لدى الكتاب العرب بعد ذلك ، وكذلك الحال في بربره وإن كان قد

تأخر ذكرها لدى الجغرافيين العرب إلى القرن الثالث عشر . وهكذا كانت زيلع أكثر موانئ الصومال الشمالي شهرة وذبوع صيت ، لأنها كانت تصرف منتجات الظهير الحبشى أيضاً ، وعن طريقها وعن طريق تجارها من العرب ، خرجت منتجات الصومال المحلية كالجلود والصبوغ وريش النعام ، كما كانت تستورد المنسوجات ، والتمور ، والحديد ، والأسلحة ، والأواني لتعيد تصديرها إلى الداخل . ولم يقتصر التأثير العربي على ساحل الصومال الشمالي ، بل كان في نمو متزايد أيضاً في الصومال الجنوبي حيث ظهرت موانئ عديدة أهمها موجاديشو العاصمة الحالية وكذلك براوه ، ومركا ، كلها مراكز تجارية يرجع نموها إلى الحركة التجارية بين الداخل وشبه جزيرة العرب وأسواق الشرق . وهكذا ما أن هل القرن العاشر الميلادي إلا وكان ساحلا الصومال مرصعان بالموانئ والمراكز التجارية التي أقامها العرب ، وكانت هذه بمثابة مواضع أقدم لهم لنشر العروبة والإسلام في شرق افريقية ، ولم يكن الصومال مهجراً لبعض سكان الجنوب العربي فحسب ، بل حدث العكس أيضاً وانتقل الصوماليون إلى الجنوب العربي ومازالت أكبر جالية لهم في عدن وتبلغ نحو ٢٠ ألف نسمة .

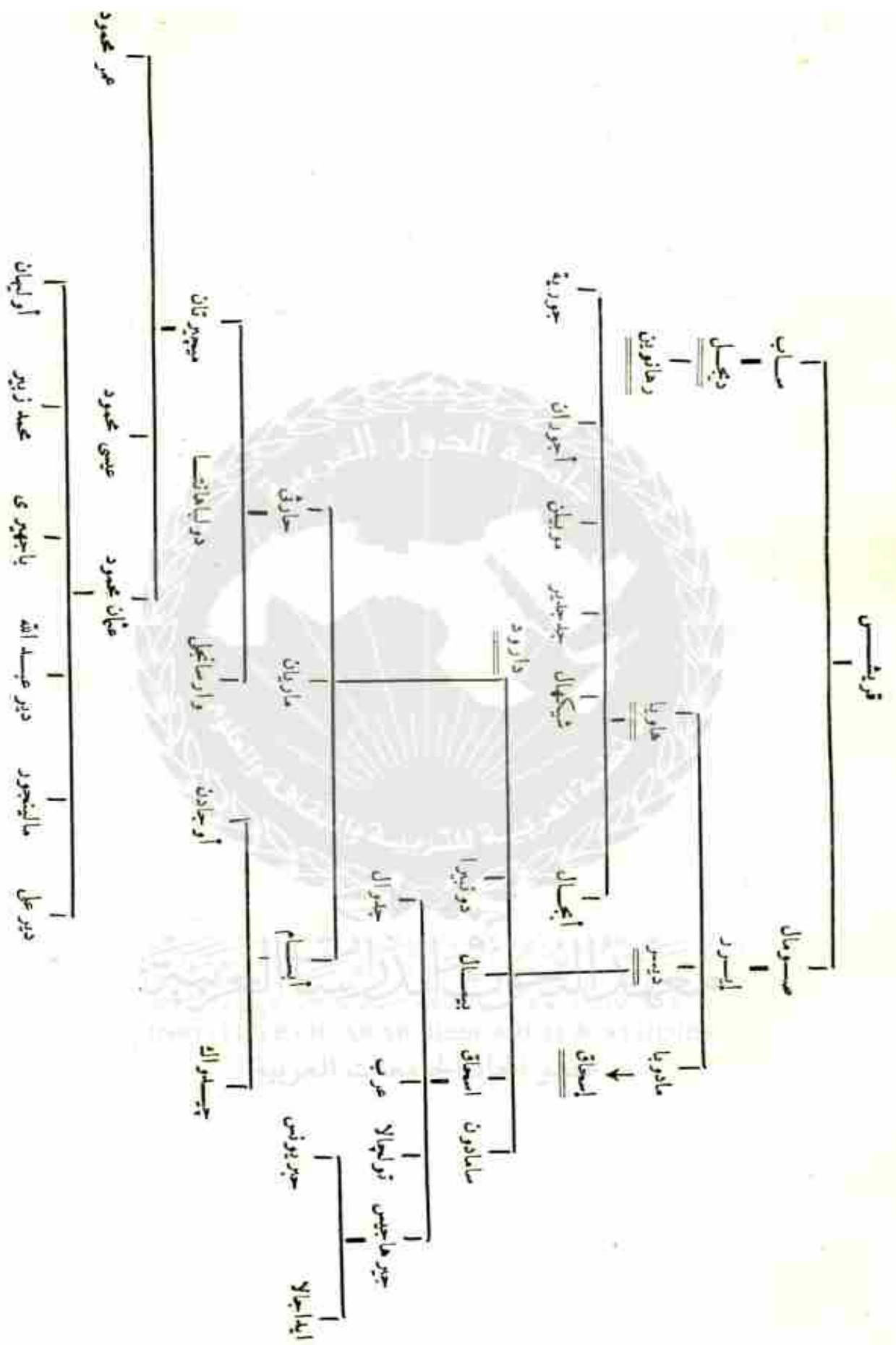
ولا يقتصر توزيع الشعب الصومالي على حدود جمهورية الصومال الآن بل يمتد في مساحة ٤٠٠ ألف ميل مربع . أو في القرن الافريقي بأكمله فيمتد من منتصف الصومال الفرنسي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا ، كما يمتد داخل حدود أثيوبيا ، ومن ثم يبلغ عدد الصوماليين نحو ٤ مليون نسمة منهم في جمهورية الصومال وحدها نحو ٢.٢٥ مليون ، وفي أثيوبيا نحو المليون ، وفي كينيا نحو ٢٠٠.٠٠٠ ، وفي الصومال الفرنسي نحو ٣٧ ألفاً . وينتشر الصوماليون أيضاً خارج القرن الافريقي ، فقد عرفوا بالحركة والنشاط ، فكثيراً ما نجدهم يعملون تجاراً في موانئ ومدن شرق افريقية بعامة كما يمثلون جالية كبيرة على الجانب المواجه وخاصة في عدن كما ذكرنا

ويذهبون إلى أبعد من هذا إلى موانئ الخليج العربي من ناحية كما يشاهدون في كثير من الموانئ الأوربية مثل نابولي ، ولندن ، وكارديف ، ونيويورك ، ويمثل الصوماليون قومية واحدة من أكبر القوميات المتماسكة في افريقية ، ذلك أنهم متجانسون إلى حد كبير ، ساعد على هذا التماسك وتلك الوحدة أنهم مغايرون وتميزون عما حولهم سواء من ناحية اللغة أو الدين أو العادات والتقاليد فيضم الإسلام الصوماليين جميعاً ، من ثم اختلفوا عن جيرانهم في أثيوبيا وكينيا ، وإذا كان الفرق واضحاً بينهم وبين الجالا الوثنيين ، فإن هذا الفارق أقل وضوحاً بينهم وبين جيرانهم من الدناكل لاتحادهم في الدين . وتنتشر الطرق الصوفية في الصومال وبخاصة أربع طرق لها تأثير كبير على حياة الصوماليين وهي القادرية ، والأحمدية ، والصالحية ، والرفاعية .

واللغة الصومالية هي لغة حامية وتنتمي إليها لغة الجالا وغيرها من اللغات التي تحيط بأثيوبيا شرقاً ومع ذلك تضم اللغة الصومالية كثيراً من الألفاظ العربية ، والعربية منتشرة انتشاراً كبيراً في أنحاء البلاد وهي بمثابة اللغة السامية يعرفها المتعلمون الصوماليون ، وحتى الصحف التي تصدر بالإنجليزية والإيطالية تضم قسماً منها باللغة العربية مما يدل على قوة العربية في الصومال .

وتتعدد لهجات الصومال وإن كان يمكن جمعها في ثلاث :

الأولى يتكلمها الصومال الرعاة ، والثانية يتكلمها الساب الزراع ، والثالثة يتكلمها سكان المدن الساحلية ، ورغم اختلاف هذه اللغات نطقاً ، فكلها مفهومة لدى الصوماليين ، ولا يوجد حاجز لغوي بين أفراد الشعب الصومالي مهما تباعدوا . وقد ظلت الصومالية لغة غير مكتوبة وإن كانت غنية بأدائها شعراً ونثراً . واختلفت الآراء فيما يختص باستعمال الحروف لكتابتها ، وكانت هناك ثلاثة اقتراحات لاستعمال الحروف العربية أو اللاتينية أو العثمانية وهذه طريقة خاصة نسبة إلى مخترعها (يوسف كناديد عثمان) .



۱ - تزویج دارود وهو من أصل عربی بنت دویہا .

وقد قررت حكومة الصومال في ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٣ اتخاذ الحروف اللاتينية لكتابة اللغة الصومالية ، ومن ثم لتكون اللغة الرسمية للبلاد ، وهذا معناه التحول عن اللغتين الإنجليزية والإيطالية اللتين كانتا تتم بهما المكاتبات الرسمية . كما أدى هذا إلى إزالة الفجوة بين الذين يعرفون الإنجليزية وأولئك الذين يعرفون الإيطالية وبالتالي تنهى نظم التعليم التي تعتمد على اللغتين . وقد طلب من جميع موظفي الدولة إجراء إختبار في كتابة اللغة الصومالية كشرط لاستمرارهم في وظائفهم .

وإذا كانت هناك بعض الاختلافات الجسمية بين الصوماليين ، فإن ما يسترعى الانتباه ويضم معظم الصوماليين هو القامة الطويلة والبنية الرقيقة والرأس الطويلة والتقاطيع الدقيقة التي تدل على العلاقات الطويلة مع شبه جزيرة العرب فهم يشبهون إلى حد كبير سكان الجنوب العربي . أما وحدة الأصل والتاريخ والتقاليد فهي عامل مقوى أيضاً للوحدة الصومالية ، فهم يعتقدون أنهم من أصل واحد وينتمون لسلالة معينة غير الشعوب المجاورة لهم .

أصل الصوماليين وانتشارهم

وتوزيع الصوماليين الحالي ما هو إلا نتيجة لسلسلة من التحركات عبر قرون عديدة والتي ترجع بدورها إلى حرفة الرعي التي يمارسها أغلبية الصوماليين . والنظرية الأولى لأصل الصوماليين على أساس طبيعة انتشارهم في أفريقيا الشرقية ترجع بأصولهم إلى شبه جزيرة العرب ، عابرين خليج عدن جنوباً إلى القرن الإفريقي ، وكان ذلك خلال العشرة قرون الأخيرة ، من ثم فانتشار الصوماليين تفرصه هذه النظرية على هيئة تيار هجرة طويل المدى لجماعات يسود الرعي نشاطها ، وكانوا في هجراتهم بحثاً عن الماء والمرعى يضغطون جنوباً وغرباً على العناصر المتزنجية التي كانت تسكنه ، وهناك من الشواهد على أن الحاميين الأوائل كانوا من الجالا ، وتبعهم

الصوماليون . وقد دفع الصوماليون الجالا نحو الجنوب الغربي إلى ما بعد نهري جوبا ، وشيبي ليحتلوا الأجزاء الجنوبية الغربية من أثيوبيا وشمالي كينيا في الوقت الحاضر . ويقال إن الانتشار الصومالي من الإقليم الشمالي بدأ في القرن الرابع عشر وعلت موجته في القرن السادس عشر وأسسوا مركزاً رئيسياً لهم في هرر . وما أن وافي القرن السابع عشر حتى كانوا قد وصلوا إلى توزيع يشبه إلى حد كبير التوزيع الحالي . وما زالت حركتهم إلى القرن العشرين . على أن عملية التوسع من جانب شعب الصومال لا تعزى بأي حال إلى الرغبة الجامحة لزيادة مناطق النفوذ ، أي إلى سبب سياسي بقدر ما تعزى إلى الرغبة في زيادة الموارد لمواجهة نمو السكان والحيوان .

وتوجد أدلة كثيرة على أنه في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين اتجه الصوماليون بماشيتهم عبر نهر جوبا ووصلوا إلى نهر تانا عام ١٩٠٩ غير أن الإدارة البريطانية في كينيا تحركت بعد ذلك بثلاث سنوات ، ووضعت حراسة ومراكز إدارية في شمالي كينيا . وشهدت الثلاثون عاما التي تلت ذلك سلسلة من الإجراءات والاتفاقيات لمنع تقدم الصوماليين جنوبا ، ورغم هذه الإجراءات ظهر أن جميع السكان الذين كانوا يعيشون على الضفة الشمالية لنهر تانا قد تشرّبهم الصوماليون . ورغم هدوء الحركة عن ذي قبل . إلا أن التجار الصوماليين قد تسربوا فرادى وجماعات جنوبا حتى تنزانيا ، بل وجنوب شرق افريقية .

غير أن هناك نظرية أخرى ترجع بأصولهم إلى افريقية ذاتها ، ومجمل النظرية أن كلا من الصوماليين والجالا نشأوا في جنوب أثيوبيا ، ومن هنا فإن الصوماليين تبعوا الجالا في انتشارهم ، وانتشروا شمالا وشرقا إلى مواطنهم الحالية في القرن الإفريقي ، ومن ثم تعتبر قبائل اللجل والرهانوين الذين ينتمون إلى مجموعة الساب ، والذين يمارسون الزراعة ، هم أقرب في حياتهم ونشاطهم إلى الصوماليين الأصليين ، بينما مجموعة الصومالي هي التي عدلت

في طريقة حياتها لتواجه صعوبات البيئة الجديدة في شمال وشرق القرن الافريقي . ولكن النظرية الثانية فيها كثير من النقاط الغامضة التي تستحق التفسير ، مثل ما هي الضغوط التي دفعت الصومالي إلى ترك بيئته المحببة إلى بيئة أصعب ، لأنه ليس من السهل أن يذهب بكامل إرادته إلى بيئة صعبة ، ومنها كيف اكتسب الصومالي في بيئته الجديدة تكتيك الاقتصاد الرعوى ، خاصة وأنه لا يوجد ما يبدل على أنه قد سبقهم شعب رعوى في تلك الجهات في القرن الافريقي . كل هذا مما يضعف النظرية الثانية ، بينما يقوى الأولى . فالصوماليون أنثروبولوجيا حاميون أصلاً ، ولكن دخلتهم كثير من الدماء العربية .

القبائل الصومالية

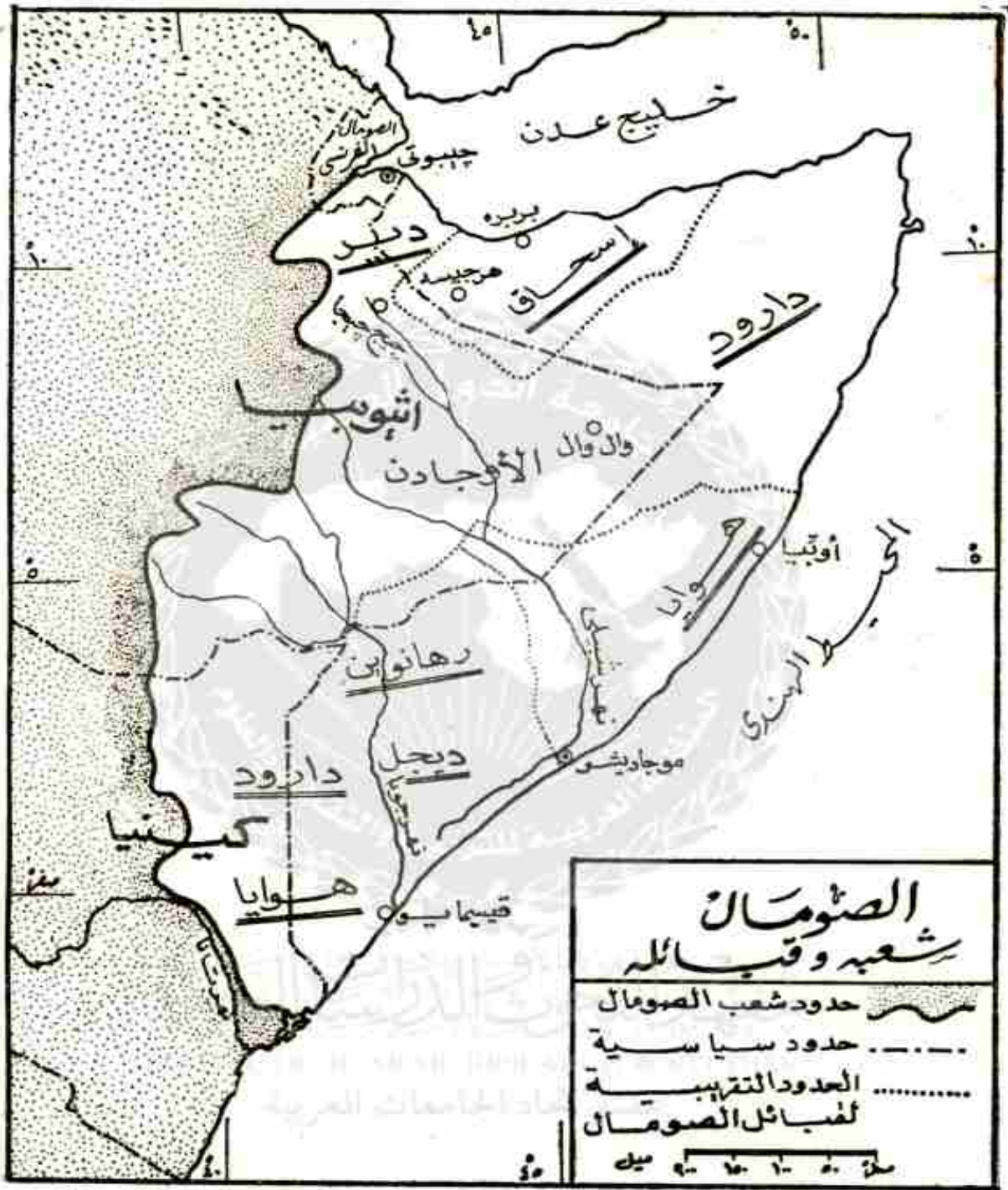
والتمييز بين لهجات عشائر الديجل والرهانويين من ناحية وبين العشائر الصومالية من ناحية ما هو إلا مظهر واحد من عدة مظاهر جغرافية وتاريخية وحضارية لتقسيم الأمة الصومالية بين مجموعتين كبيرتين هما الصامالي أو الصومالي وبين الساب . وتكون مجموعة الصومالي معظم السكان ويستعمل اسمهم وهو الصومالي ليشمل أيضاً مجموعة الساب ، كما تطلق مثلاً كلمة الإنجليز على كل سكان الجزر البريطانية بصرف النظر عما إذا كانوا إنجليزاً أو اسكتلنديين أو من ويلز .

ويتكون هذا القسم من الأمة الصومالية من أربع قبائل رئيسية أو كبرى وكل منها ترجع باسمها إلى مؤسسها الأول . وهذه العشائر الكبرى هي : الدير واسحاق والهوايا والدارود، وكلها قبائل رعوية وتنتشر انتشاراً كبيراً في البلاد وترجع أصولها إلى شبه جزيرة العرب. وتتركز عشائر الدير في القسم الغربي من الصومال الشمالي وتتعداه إلى داخل الصومال الفرنسي وغربي مقاطعة هرر في أثيوبيا كما يوجد فرع صغير لها في الجنوب في مركز مركا وبين نهر جوبا وبراو . وتعيش عشائر اسحاق (الذين يقدر عددهم مع

دير نيمو ثلاثة أرباع المليون) في وسط الصومال الشمالي ولكنهم في تحركاتهم الرعوية يمتدون إلى إقليم هود في أثيوبيا ، بينما يتداخلون في الشرق مع عشائر دوليهانت ووارسا نجلى التي تعتبر شعبا من عشائر الدارود ، أكبر القبائل الصومالية بعددها الذي يقدر بنحو مليون ونصف المليون نسمة . وتحتل الدارود القسم الشرقي من الصومال الشمالي ، فضلا عن مقاطعة مجريتنيا ومعظم إقليمي هود وأوجادن ، بل ويمتدون إلى شمال شرقي كينيا ، ويقطع الاتصال بين الشعبين الشمالية والجنوبية تداخل الهاويا والديجل والرهانوين . ويقطن الهاويا الذين يقدرهم عددهم بأكثر من نصف مليون مقاطعة مدق وهيران وجزء من مقاطعة البنادر ويمتدون عبر حوض شيبيلي حيث يختلطون بعشائر الساب ، كما تظهر لهم شعبة كالدارود في شمال كينيا .

أما مجموعة قبائل الساب فهي أقل عدداً ، إذ تقدر بنحو نصف مليون نسمة ، كما أنها أقل انتشارا - تضم الديجل والرهانوين . ويقتصر توزيعهم على الإقليم الخصب الواقع بين النهرين ، جوبا وشيبيلي حيث تختلط الشعبان ببعضهما زراعا وورعا ، بل ويختلطون أيضاً بعشائر الصومالي .

وهناك أيضاً بعض الأقليات صغيرة الحجم أكبرها البانتو المتصوملين الذين يتبعثرون في عدة قرى زراعية في حوضي شيبيلي وجوبا ، ومن الجائز أنهم بقايا لجماعات زنجية كانت قبل وصول الحاميين ، وهم زراع وصيادون بالدرجة الأولى . وإذا كانوا مميزين في صفاتهم الجسمية إلا أن المجتمع الصومالي قد تشرّبهم ولا يمثلون جسما غريبا فيه ، وأهم عشائرهم شيدل وشابيلي في وادي شيبيلي وچوشا وجوباوين في وادي جوبا . وهناك جالية هندية باكستانية تبلغ نحو ١٢٠٠ نسمة ، معظمهم يعمل بالتجارة ويعيشون في الصومال الجنوبي . أما الجالية الأوربية فهي محدودة أيضاً ، ويقدر عددها بنحو ٤٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٦ معظمهم من الإيطاليين والبريطانيين الذين يعملون في المشروعات التجارية والزراعية خاصة في الصومال الجنوبي .



(شكل رقم ٢)

موقع الصومال الجغرافي وأهميته الاستراتيجية

تمتد جمهورية الصومال في مساحة تقرب من ٢٤٦ ألف ميل مربع ،
محتلة ذلك البروز الشرقى من أفريقية المعروف بالقرن الإفريقى .

وتطل الصومال بذلك بجهتين بحريتين ، على المحيط الهندى وهى جهة
طويلة للغاية من جنوب خط الاستواء عند رأس كامبونى إلى رأس جواردفوى
بمسافة تبلغ ١٣٠٠ ميلا ، والثانية أقل طولاً على خليج عدن من جواردفوى
إلى منتصف المسافة بين زيلع وجيبوتى بمسافة تبلغ ٦٥٠ ميلا . ورغم أطوال
السواحل الصومالية فهى تعانى من قلة الموانئ الطبيعية ، ذلك أن سواحل
الصومال تشترك مع السواحل الإفريقية فى كونها سواحل انكسارية تقل
تعاريجها ، وينتهى اليابس إلى البحر مباشرة كما هو الحال بين رأس جواردفوى
ورأس حانون ، بينما تقوم الشعاب المرجانية التى تمتد لمسافات طويلة وبخاصة
على خليج عدن بتقليل أهمية الخلجان الطبيعية . وتظهر الكثبان الرملية الساحلية
فى الصومال الجنوبي ممتدة لمسافة ٧٨٥ ميلا من حدود كينيا شمالاً . وقد يبلغ
طول الكثيب الواحد نحو الميلىن ، من ثم تتكون الجزر الرملية والبحيرات
الساحلية مما يقلل من عمق المياه الساحلية ، ويجعل اقتراب السفن الكبيرة
مخفوفاً بالمخاطر ، وتصبح للقوارب والسفن المسطحة القاع أهمية فى الوصل
بين الموانئ الساحلية والسفن المحيطية .

وأخيراً أدى جنفاف السواحل الصومالية إلى عدم إمكان موانئها القيام
بوظيفتها الحيوية بالنسبة للسفن ، ممثلة فى مدها بالغذاء والماء العذب .

وأهمية الصومال الاستراتيجية على المحيط الهندى لاتنكر . وكلنا نعرف
أن بريطانيا كانت تتحسس المواقع الاستراتيجية ، فكما احتلت عدن
والجنوب العربى عام ١٨٣٩ ، اتجهت إلى الصومال عام ١٨٨٦ ، ولكن
القوى الكبرى الأخرى كانت لها بالمرصاد فقد وصلت فرنسا إلى الإقليم ورفع

العلم الفرنسي على أوبوك Obok عام ١٨٦٢ ، وتبع ذلك معاهدات أخرى بمقتضاها وسعت فرنسا نفوذها عام ١٨٨٤ . ولنفس الأسباب تقدمت إيطاليا لاحتلال الصومال الجنوبي ، ولما فشلت إيطاليا في إيجاد مخرج لمشكلاتها السكانية في الصومال ، أصبح الصومال الجنوبي فضلا عن أرتريا قاعدة لغزو أثيوبيا عام ١٩٣٦ ، ولما خرجت إيطاليا كسيرة في الحرب الثانية وضع الصومالان (البريطاني والإيطالي) تحت الإدارة البريطانية إلى أن انتقل الأخير إلى وصاية الأمم المتحدة على أن تديره إيطاليا نيابة عنها .

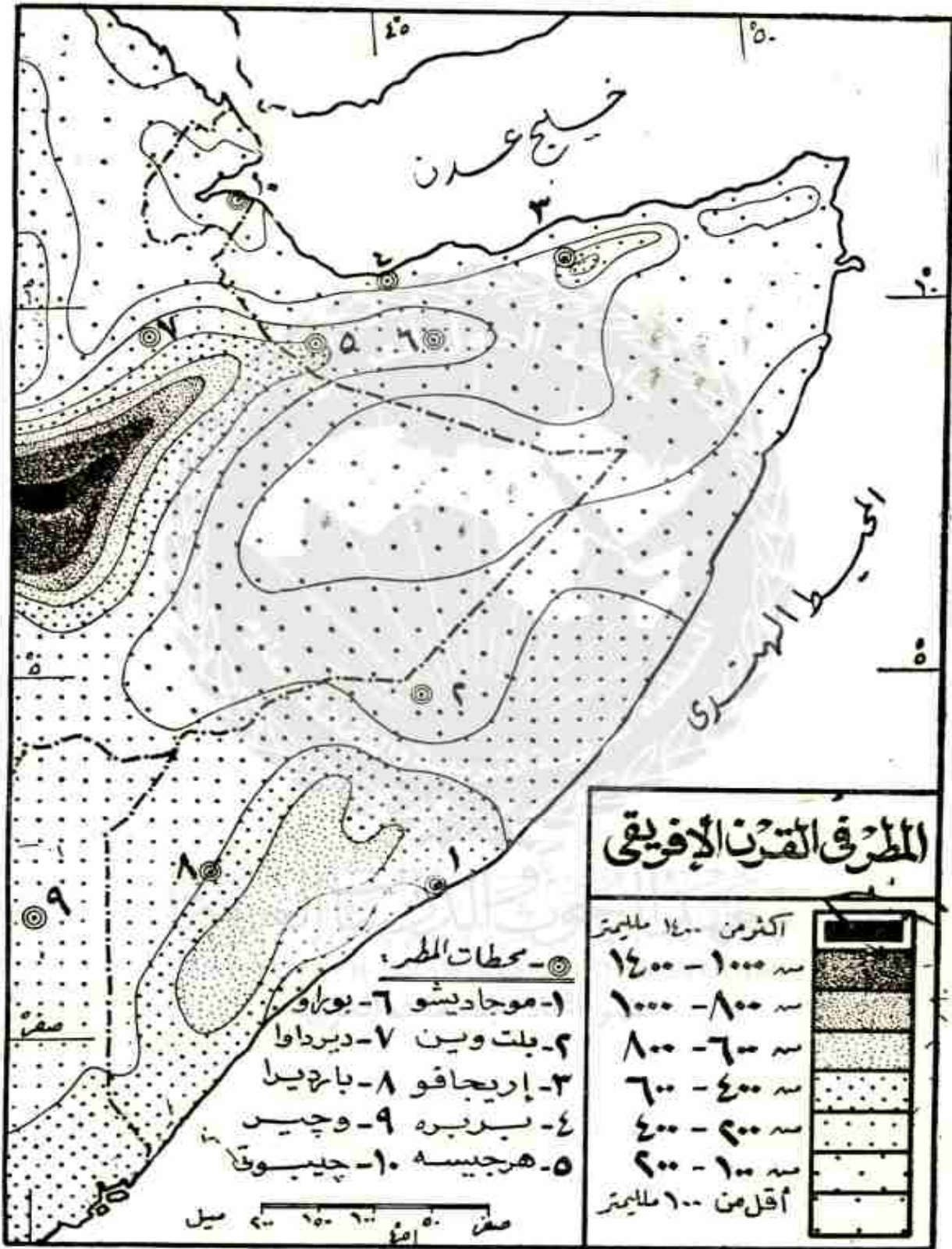
البيئة الطبيعية

وتتد الصومال على الهضبة المعروفة باسمها والتي تبلغ أقصى ارتفاعها في الشمال مطلة على خليج عدن، وتتحدر أكثر تدرجا نحو المحيط الهندي . فالسهل الساحلي الشمالي أو الجوبان (من كلمة جوب = يحرق) الذي يمتد من الصومال الفرنسي إلى رأس جواردفوى شديد الجفاف فلا يزيد ما يسقط هناك من مطر على ٦٠ مليمتر ويتركز في الأشهر المعتدلة الحرارة نسبيا أي من أكتوبر (تشرين الأول) إلى يناير (كانون الثاني) . أما في فصل الحرارة المرتفعة من يونيو (حزيران) إلى سبتمبر (أيلول) فإن الجوبان تعيش اسمها خاصة إذا أضفنا إلى ارتفاع الحرارة ارتفاع نسبة الرطوبة . والتي تجعل المناخ قاسيا بالنسبة للإنسان . وباستثناء مواضع الاستقرار الدائم كما في بربره تتحرك القبائل جنوبا إلى المرتفعات بحثا عن مناخ أقل قسوة وأرض أكثر خصرة . ورغم ارتفاع حرارة سهول الجوبان وقلة مطرها ، فإن الانسياب السطحي من المرتفعات التي تكون ظهيرها يجعل من السهل الحصول على المياه بحفر بسيط في تربة سهول الجوبان الرملية . وكان لسهولة الحصول على المياه الباطنية فضلا على ظهور غطاء عشبي بعد أمطار الخريف له أثره في تجمع القبائل فيها خلال الشتاء .

وتعتبر جبال أوجو وجوليس أهم مظهر تضاريس خلف سهول الجوبان

بارتفاعها الذي يسمو إلى ٢٧٠٠ مترًا في الشرق ، ٣٠٠٠ مترًا في الغرب ، حيث تتصل بالمرتفعات الأثيوبية بالقرب من بلدة هرر ، وتنحدر نحو الجنوب إلى هضبة انكسارية بارتفاع ١٠٠٠ متر في الوسط وهي التي تضم معظم الظهير الصومالي . ويزداد المطر على الهضبة والمرتفعات الشمالية والتي تضم مركز هرجيسة عاصمة الصومال البريطاني سابقا . فيبلغ أحيانا ٣٥٠ مليمترا خاصة في الشمال الغربي بين هرجيسة وهرر حيث تزرع الذرة الرفيعة اعتماداً عليها . كما تتوفر المياه في الآبار الدائمة والتي تحفر على أعماق بعيدة في الأودية الجافة ، وتمثل هذه الآبار مراكز للسقيا تتجمع حولها القبائل الشمالية .

وإلى الجنوب من هرجيسة يظهر إقليم هود، وهو هضبة متموجة تسقط من ١١٥٠ مترًا في الشرق إلى ٧٠٠ مترًا في الغرب ، وفي الواقع أن لفظ هود في الصومال الشمالي معناها الجنوب . وتقع أطراف هود الشرقية داخل جمهورية الصومال بينما أطرافه الجنوبية والغربية تقع ضمن أثيوبيا مكونا جزءاً من مقاطعة هرر ، وكان انقسام هذا الإقليم بين الدولتين من العوامل الرئيسية المؤثرة في العلاقات بين الدولتين . ويقطع سطح الهود بعض المنخفضات التي تمتلئ بالماء في موسم المطر، وتنحدر الهضبة الصومالية تدريجياً من الغرب إلى الجنوب من الهود في اتجاه الشرق إلى سهول المحيط الهندي ، وهنا تقطعها السهول والأودية الغنية بنباتها . وأهم هذه الأودية شبيلي وجوبا اللذان ينبعان من الهضبة الحبشية . وفي الحق يعتبر النهران أهم ظاهرة فزيوغرافية في الصومال الجنوبي . ويدخل وبي شبيلي (اللبوة) - أصغرهما (١٢٥٠ ميلا) الصومال بالقرب من بلدة بلتوين وينحدر نحو الجنوب الشرقي إلى الساحل ، ولكن شمالي مجاديشو بدلا من أن ينتهي إلى المحيط ، فإنه يقوم بعمل دورة نحو الجنوب ليسير بقية مجراه موازيا للساحل لمسافة ٣٠٠ كم حتى ينتهي في مساحات المستنقعات إلى الجنوب من مركا ويخرج من هذه المستنقعات فرعان وبي شبيلي ووبي جوفسا ليتحدا ويصبان في نهر جوبا أحيانا بالقرب من مصبه .



(شكل رقم ٣)

ويستغل وبي شيبيلي في رى مساحات واسعة . ويختلف تصرف النهر بحسب الأمطار فوق الهضبة الأثيوبية فيتراوح تصريفه بين ٥٦٥٠، ٥٢٥٠ قدما مكعبا من الماء في الثانية في الربيع ابريل (نيسان) ومايو (آيار)، وفي الخريف سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) بينما يكاد يتحول إلى مجرى جاف في يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) .

أما نهر جوبا فينحدر بصورة مباشرة من الهضبة الأثيوبية إلى البحر الذى ينتهى إليه بتيار قوى - بمجرى عرضه نحو ٢٤٠ متراً بقرب ميناء يسمايو وهو ملاحى بالنسبة للسفن المسطحة القاع من مصبه حتى المندفعات القريبة من بلدة باردرا . هذه المندفعات التى تحطمت عندها سفينة المكتشف الألمانى بون دكن Von Decken عام ١٨٦٥ ، وعادة ما تجرى فيه المياه طول العام ، وإن تغير التصريف تبعاً لحالة المطر عند منابعه فيتراوح تصريفه بين ٢٤٠٠، ٣٠٠٠ قدما مكعبا في الثانية في الربيع والخريف . ولكنه لا يجف شتاء كما هو الحال في نهر شيبيلي . وعلى العكس الظروف الصحراوية وشبه الصحراوية والأعشاب الشوكية وأشجار السنط التى تسود معظم الصومال ، نجد حول النهرين أحيانا مظهراً شبيهاً بغابات الأروقة وهنا تحل الفيلة وأفراس النهر محل الوعول والحيوانات البرية الصغيرة الحجم التى تكثر في جهات الصومال الأخرى .

ويعتبر هذا القسم الجنوبي من الصومال أكثر جهات الصومال وفرة في موارد الماء، وعلى المستوى المحلى أكثرها زراعة حيث تزرع الذرة الرفيعة والدخن والسمسم والفول والمانيق فضلا عن الفاكهة كالموز وقصب السكر الذى يزرع في مزارع واسعة ولا يوجد إقليم آخر في الصومال يعادل في موارده الزراعية ما بين النهرين ، رغم أن شمال غربى البلاد يمد البلاد الآن بمحصول جيد من الذرة الرفيعة فضلا عن التمر .

ورغم هذا التقسيم بين شمالى الصومال وجنوبيه من حيث الظروف الفيزيوجرافية فإن كلا من الصومالى الشمالى والصومالى الجنوبى يتعرض لدورة فصلية واحدة أساسها حركة كل من الرياح الشمالية الجافة والموسمية الجنوبية الممطرة فوقه . وإذا تركنا بعض الفروقات المحلية فما يختص بالرطوبة ، فإن المطر يسقط بصفة عامة في موسمين ، من مارس (آذار) إلى يونيو (حزيران) ، ومن سبتمبر

(أيلول) إلى ديسمبر (كانون الأول)، وبينهما فصلان جافان، ولكن ما يفرق بين الشمال والجنوب، أنه بينما أكثر جهات الصومال الشمالي ارتفاعاً في الحرارة هو فصل الصيف، فعلى العكس الصومال الجنوبي الذي يعتبر فيه هذا الفصل من أطف فصول السنة حرارة . ويعتبر هذا الفصل من أحسن فصول السنة حرارة في موجداديشو والموانى الجنوبية وإن كانت غالباً ذات رطوبة مرتفعة .

وهكذا كان لموقع الصومال الفلكي أثره في أن أصبح مناخه مدارياً وكان لموقعه النسبي بين توزيعات الياوس والماء أثره في سيادة الظروف شبه الجافة، وأصبحت المحصلة المناخية النهائية هي المدارى شبه الجاف Bshw وفي مثل هذه الأقاليم المدارية لا يعتبر عامل الحرارة هو أساس الفصول المناخية، فهي مرتفعة في جميع فصول السنة وتراوح في الصومال بين ٦٠ ، ١١٠ ف، من ثم يصبح اختلاف الرطوبة من فصل إلى آخر هو أساس التقسيم، وهذه تعتمد بدورها على حركة جهة التقاء الرياح الموسمية الجنوبية الممطرة، والرياح الشمالية الجافة I.T.C. وعلى أساس هذه الحركة يمكن أن نميز الفصول التالية في الصومال .

جبال : من يناير (كانون الثاني) إلى مارس (آذار) حين تهب الرياح الشمالية الجافة، وترتفع درجة الحرارة ويحتمل هبوب الزوايع الربابية .

جو : من إبريل (نيسان) إلى يونيه (حزيران)، وتكاد تجف فيه المياه نهر شبيلى في أوائله وينخفض تصريف نهر جوبا، ولكن في أواخر هذا الفصل تتحول الرياح إلى جنوبية غربية، وبالتالي يبدأ سقوط المطر. وهذا هو أغزر فصول السنة مطراً إذ يبلغ نصيب هذا الفصل نحو ٦٠٪ من مجموع التساقط على الصومال والذي يبلغ نحو ٣٠٠ مم في مقاطعة جوبا العليا .

حاقى : من يوليه (تموز) إلى سبتمبر (أيلول)، ويقبل فيه المطر مرة أخرى ويتمتع الصومال الجنوبي بحرارة معتدلة، بينما يعتبر هذا الفصل من أشد فصول السنة حرارة في الصومال الشمالي إذ يصل المتوسط إلى ٩٩ ف .

دير : من أكتوبر (تشرين الأول) إلى ديسمبر (كانون الأول)، وهو فصل المطر الثاني، وإن كان أقل من الأول وتبدأ في نهايته الرياح في التحول لتصبح شمالية شرقية جافة . وهكذا يتبع المطر تعامد الشمس ربيعاً وخريفاً .

متوسط الحرارة بالتهرميت والمطر باللم في بعض مدن الصومال

متوسط المص	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط السنوي		
هرجيسة	٩٣١	١٣٧٠	٦٥	٦٨	٧٣	٧٤	٧٦	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧١	٦٧	٦٤	٤٣٢
بربربرة	١٠٢٦	٨	٧٧	٧٨	٨٠	٨١	٨٩	٩٨	٩٩	٩٨	٩٦	٨٤	٧٩	٧٨	٥٧
ايل	٧٥٧	٣٦	٧٩	٨١	٨٤	٨٦	٧٨	٨٦	٨٥	٨٥	٨٦	٨٥	٨٣	٨٠	١٤٠
مجاديشو	٢٠٢	١٧	٧٩	٨٠	٨٣	٨٥	٨٨	٨٠	٧٨	٧٨	٨٢	٨١	٨٢	٨٠	٣٧١
قيسمايو	٠٢٥	٣٩	٨٣	٨٢	٨٢	٨٣	٨٢	٨٠	٧٩	٧٩	٧٩	٨٠	٨٣	٨٣	٣٦٥

شهور قمة الحرارة ☺

استخدام الأرض

تلعب الظروف الطبيعية دورها في الصومال لتجعل الأراضي القابلة للزراعة تبلغ نحو ١٧,٥٪ من مساحة البلاد ، بينما ما يصلح للرعى لا يزيد على ٤٣,٥٪ من هذه المساحة ، على حين أن ٣٩٪ لا يصلح لرعى أو زراعة ، وتشترك التربة مع الظروف المناخية في إعطاء هذه الصورة عن الصومال . فتربات القرن الإفريقي قليلة الخصبة بوجه عام ، وفقيرة في المواد العضوية والأزوتية والفوسفور ، سواء كانت مشتقة من الصخور البلورية أو المتداخلة ، أو من التكوينات الرسوبية أو الحديدية أو الكثبان المتصلبة . ويتمثل الاستثناء الوحيد في التربات الفيضية لأودية جوبا وشبيلي ، وإن كان يعانين بدورهما من الانغمار والغرق لفترات متفاوتة . هنا وبينما تسمح ظروف الرطوبة في الجنوب بنشاط اقتصادي زراعي ، فقد تنتشر ذبابة تسي تسي لتحد من تربية الحيوان .

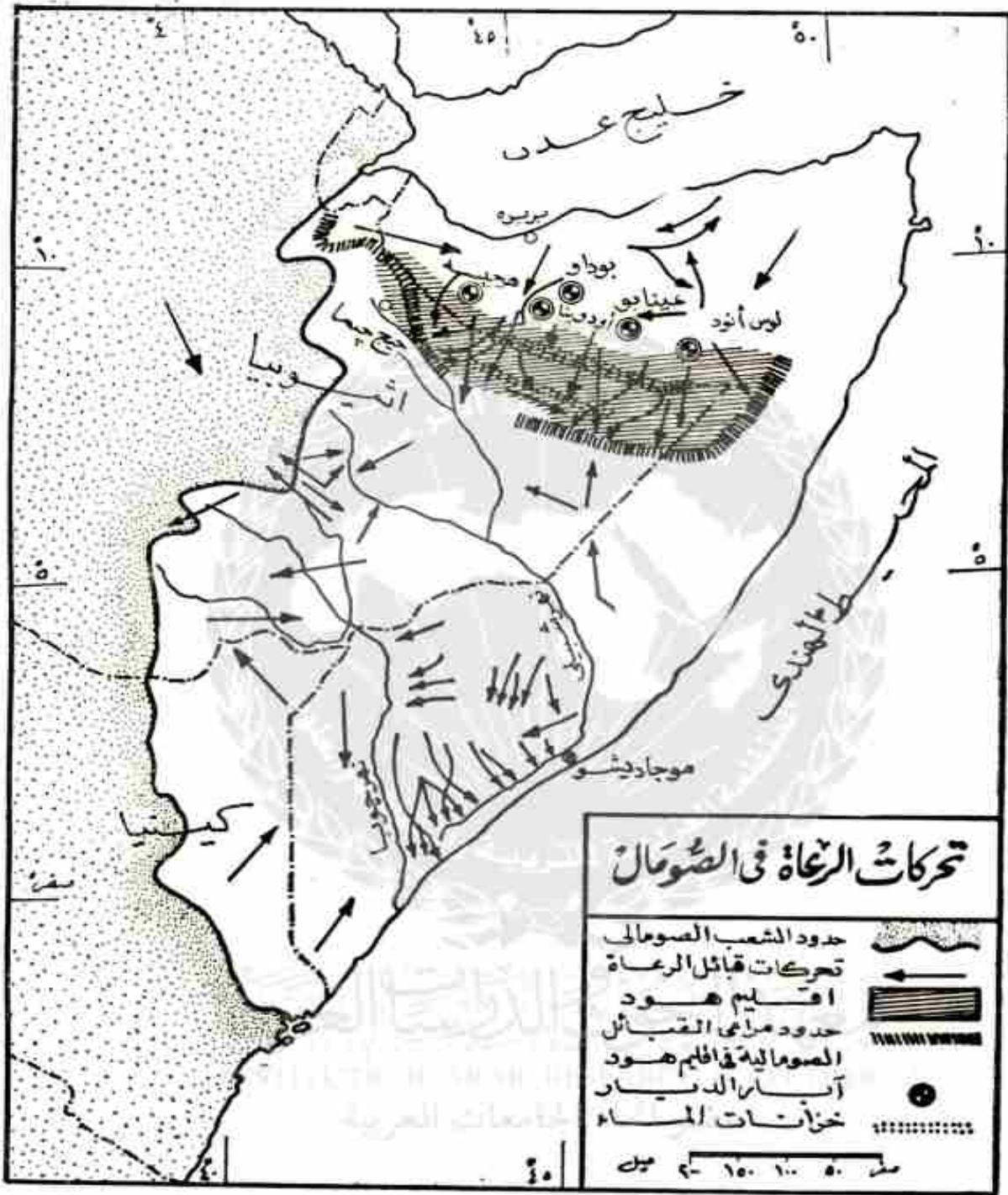
وقد انعكست قسوة الظروف الطبيعية وبصورة خاصة قلة موارد المياه على أنماط الحياة الاقتصادية السائدة في الصومال ، وبخاصة أن نصيبها من الثروة المعدنية مازال محدوداً ، من ثم كانت أنماط الاقتصاد التقليدي هي التي مازالت تمارس حتى اليوم : رعى وزراعة ، ويتفوق الرعى على الزراعة بسبب الجفاف ، إذ يقدر أن ٧٣٪ من السكان هم من الرعاة البدو . مع اختلاف هذه النسبة بين شمالي الصومال وجنوبها تبعاً لتباين الأحوال الطبيعية ، فترتفع نسبة الرعاة في شمالي الصومال - حيث شدة الجفاف - إلى ٨٥٪ . ويأتي جمع اللبان كأهم حرفه ثانوية مكتملة للرعى ويعتبر الصومال أكبر منتج له في العالم . وتتحول البداوة والرحلة الطويلة إلى نوع من الهجرة الفصلية ثم الزراعة كلما اتجهنا جنوباً ، إذ ترتفع نسبة الزراع المستقرين في الصومال الجنوبي إلى ٣٥٪ بينما يمارس ٥٠٪ من السكان الزراعة بشكل أو آخر ، وإن كان معظم هؤلاء يمارس زراعة وتربية حيوان معا ، وهذا

بفضل زيادة المطر في جنوبي الصومال من ناحية ، وبفضل نهري شيبلي وجوبا ، من ناحية أخرى ، وإذا كانت كثافة السكان تدور حول ٣ نسمة لكل ميل^٢ في الصومال بوجه عام ، فإن هذا الرقم يتضاعف بين نهري جوبا وشيبلي .

الرعى التقليدي

ذكرنا أن الظروف الطبيعية حتمت أن يتجه معظم الصوماليين إلى الرعى ، بل وحتمت أيضاً الحركة من مكان إلى آخر وراء العشب والماء ، وإن كانت هناك تحركات لظروف ثانوية منها حاجة القطعان إلى الملح أو الحشائش المألحة حتى لاتصاب بالأمراض ، وكذلك تجنب الأقاليم الموبوءة بالأمراض ، والأقاليم المرتفعة الحرارة . ولكن كل هذا لا ينفى أن الماء والكأ ، هما سبب الحركة الرئيسي ، ذلك أنه حتى القطعان ذات المطالب المحدودة من الغذاء والماء ، كالإبل والضأن والماعز ، لا يمكن إعمالها سوى بالتحرك من مكان إلى آخر تبعاً لفصول السنة . ويمثل الوصول إلى الماء مشكلة خطيرة يتحكم فيها كل من المطر والماء الباطني ، وتزيد المشكلة حدة أنه ليس من الضروري أن يتوفر الماء والكأ في مكان واحد .

ويتبع الرعاة في حركتهم دورة فصلية معروفة تتفاوت مسافتها استجابة لظروف المطر . وليست هناك ملكية للعشيرة في أرض معينة ، تعتبرها مراعيها ، ولكن حيازة الأرض تتوقف على استغلالها فقط واحتلالها لها . وإن كان من المعروف أنه في الأقاليم ذات الوفرة النسبية في موارد الماء تعتبر المراعي مشاعاً للجميع ، تردها العشائر جميعاً ، بينما حيث يندر الماء يكون من الطبيعي أن تحتكر العشيرة دون غيرها مورد الماء الذي قامت بانشائه وصيانته ، وهنا تدافع العشيرة عن موردها ومراعيها بالقوة والعنف إن لزم الأمر ، ومن ثم تكثر الاشتباكات في فصل الجفاف .



(شكل رقم ٤)

وفي اختيارهم لنوع الحيوان وطريقة تربيته ، يحاول الصوماليون الاستفادة جهد الطاقة من موارد البيئة المحدودة ، وتربي الإبل في أكثر جهات الصومال جفافاً نظراً لصبرها على السقيا وقدرتها على التهام الأشواك ، بينما تقتصر الماشية على الجهات الأكثر رطوبة وخاصة في الجنوب ، وإن كانت هناك أيضاً يخشى عليها من مرض التريبانوسوم . أما الضأن والماعز فهما أكثر انتشاراً من النوعين السابقين ، فهي ترعى مع هذا وذاك .

ولالإبل شأن عظيم في الصومال الشمالي حيث تعتبر النوق مصدراً للألبان وكوسيلة من وسائل الحمل والنقل ، ولكن قيمتها الاجتماعية تفوق أهميتها الاقتصادية ، ذلك أن عدد الإبل يمثل ثروة ومركز الرجل ، وعلى العكس يربي الضأن والماعز للحصول على الغذاء ، تمدهم باللبن واللحم وتباع حين الحاجة إلى المال ، وفي الجنوب وفي أماكن محدودة في الشمال الغربي تحمل الماشية محل الإبل ، ويصبح الحمار هو وسيلة النقل والحمل . وكان الاستغلال التجاري للإبل محدوداً للرغبة في جمع أكبر عدد منها ؛ فالأعداد الكبيرة هي ضمان لسنين العجاف ، حين يهلك بعضها ويندبح البعض الآخر للحصول على لحمه غذاءاً لقلة اللبن ، وفي مثل هذه الظروف القاسية ، تزداد أهمية الإبل .

ولاختلاف مطالب كل من الإبل والضأن والماعز ترعى منفصلة عن بعضها خاصة في فصل الجفاف . ففي فصل الرطوبة حين يتوفر الماء والمرعى تقل الفروقات بينها ، أما في فصل الجفاف حين تقترب القطعان من آبار الديار ، يشتد النزاح وانهاك المرعى ولا يوجد من الحيوانات جميعاً سوى الإبل التي تستطيع الابتعاد عن هذه الآبار لمسافة طويلة ، يقودها شباب القبيلة ويعسكرون بها بعيداً ، على حين تصحب الضأن والماعز النساء والأطفال .

وإذا ضربنا مثلاً بالرعى في الصومال الشمالي وجدنا حركة القبائل تتبع فصول السنة فثلاً في الجليل أو الجفاف الشديد تقترب القبائل من

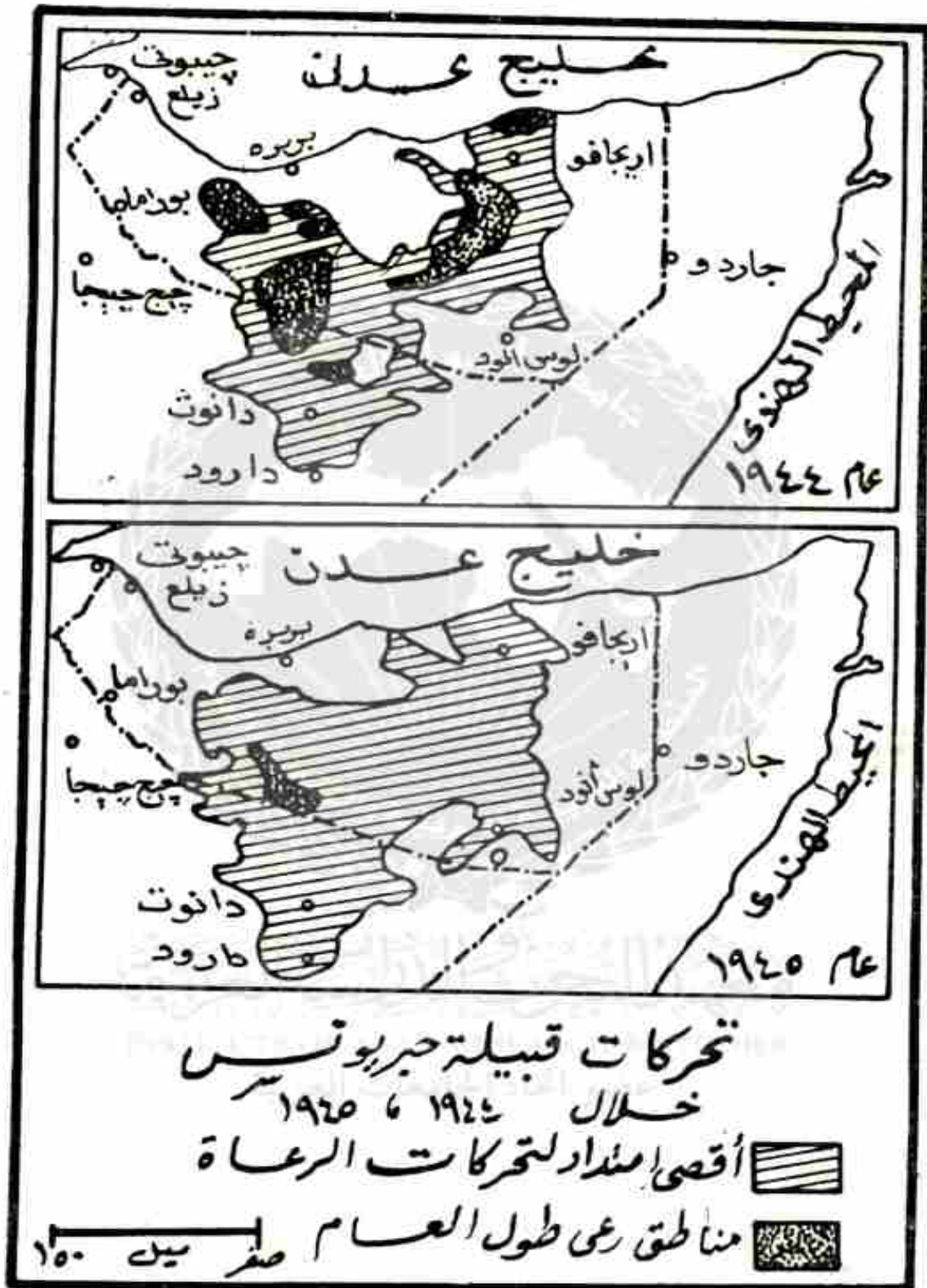
آبار الديار والتي عادة ما تظهر بين مناطق الاستقرار الرئيسية في هرجيسة وبوراو وعينابو ولاسى عانود . والمشكاة في هذا الفصل في أنه رغم توفر الماء في هذه الآبار فإن الجفاف الشديد منع نمو الحشائش ويتبع هذا الرعى الجائر وتفكك التربة ، وبالتالي جرفها في فصل المطر . وما أن يأتي فصل الجوف حتى يخف الضغط على آبار الديار ومراعيها في آن واحد . ولكن حتى في هذا الفصل قد يتأخر سقوط المطر كما حدث عام ١٩٥٩ ، مما أدى إلى ارتفاع سعر الماء (بلغ ٢ شلن صومالي لصفيحة الماء) ومع ذلك فهذا الفصل عادة ما يزول فيه الكرب وتبدأ حركة القبائل نحو الجنوب بوجه عام في اتجاه الهود . ويرسلون الكشافين أمامهم لمعرفة أين إغشوشبت الأرض ، ولا يتجه من الحيوان بعيداً إلى إقليم الهود سوى الإبل التي تفضل مراعيه ، فضلاً عن قدرتها على قطع المسافات الطويلة ، وتحمل العطش لمدة قد تصل إلى ٢٠ يوماً في فصل المطر . حيث تعوض السقيا برطوبة الحشائش . ويعيش الشباب في فترة المعسكرات البعيدة عن الديار اعتماداً على لبان النوق . والاستغلال جميع المراعي الممكنة . كان على الشباب تقدير المسافات والزمن للعودة بإبلهم إلى مراعي الديار في الوقت المناسب . وإن كانت عمالية إنشاء الحفير في هود ، قد أطالت فترة البقاء في الجنوب عن ذي قبل .

وإذا كانت معسكرات الإبل متنقلة وليست دائمة ، فهناك معسكرات شبه دائمة ويطلق عليها (دبر) وتتكون من عدة أسر لا تزيد عادة على أربع . تبني مساكنهم أو (الآكال) من أغصان الأشجار وتغطي بالحصر والجلود ، وتقام على مسافات معتمولة من بعضها . ولكن الآكال يمكن أن تزال في ظرف ساعات ، وتوضع على ظهور الإبل في ظرف ساعات أخرى بواسطة النساء ، للانتقال إلى مكان جديد قد يبعد دائرة ميل تقطعها الإبل فيما بين يومين أو ثلاثة .

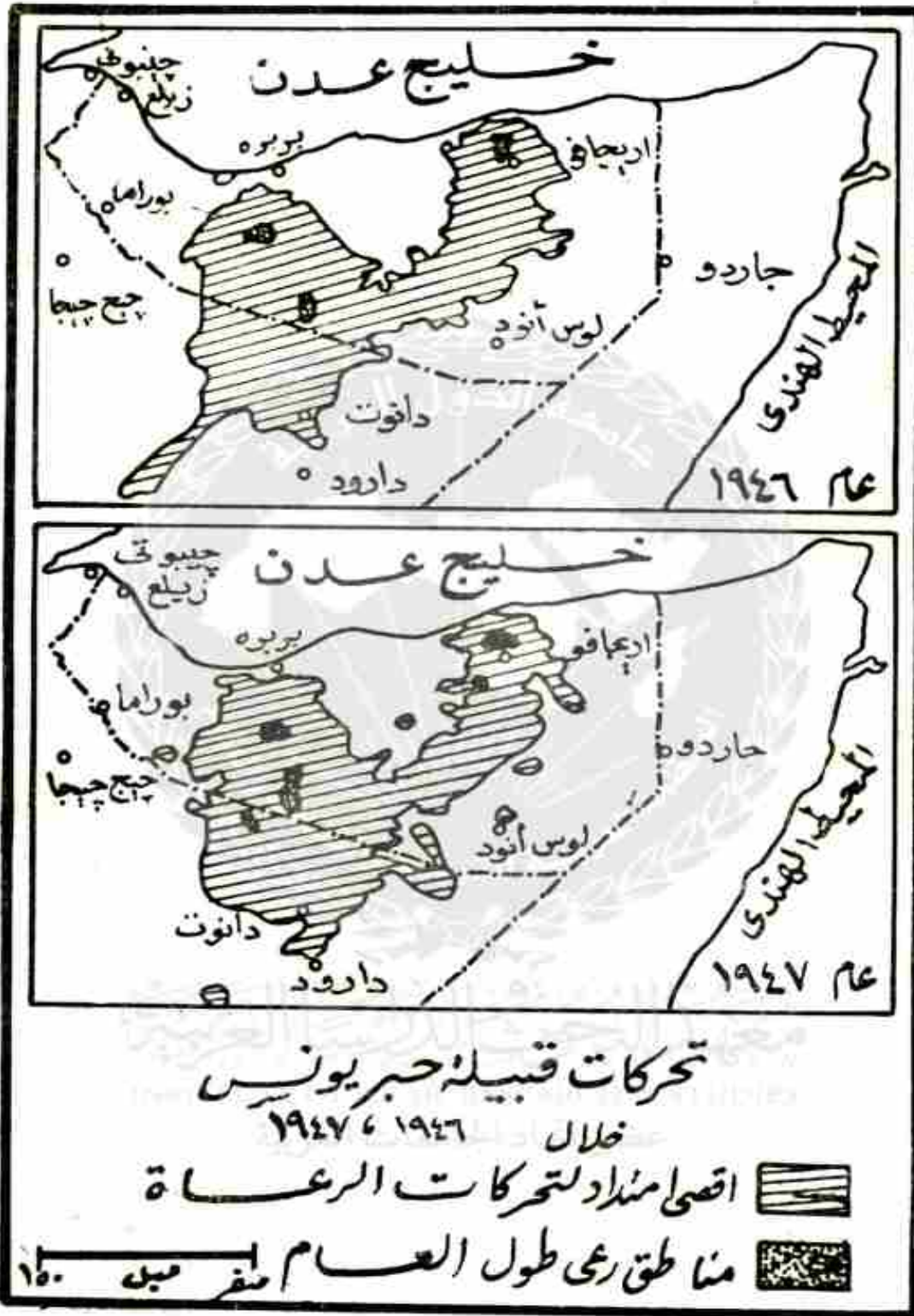
وكان لتحرك السكان شبه الدائم أثره في صعوبة مداهم بالخدمات الاجتماعية كالتعليم أو الخدمات الطبية . وقد عملت الحكومة بعد الاستقلال على

توفير موارد المياه ، وذلك بتحسين المنخفضات الطبيعية ، وإعدادها لعملية خزن ماء الأمطار ، عن طريق تعميقها من ناحية ، وتغطيتها بطبقة من الطين حتى لا يتسرب منها الماء ، ولكن لاشك أن طاقتها محدودة ومؤقتة لأنها عرضة للتبخر . وأدى هذا إلى التفكير في طريقه أخرى وهي عمل أحواض Tanks صناعية أى الحفر بعمق وبسعة كبيرة ، وكساء قاعها وجوانبها بالأسمت ، وتغطيتها بالصاج المعرج والأغصان لتقليل البخر . وتتفاوت سعة الحوض بين عشرة آلاف وعشرين ألف جالون . وروعى في توزيعها أن يجمع كل حوض مياه أكبر مساحة ممكنة ، من ثم حفرت إلى كل حوض القنوات التى تأتية بالمياه من مناطق تجميع المياه التى حوله . وعندما شيدت هذه الأحواض أول مرة كانت على جانبي الحدود الأثيوبية الصومالية ، أما بعد ذلك فقد حفرت على بعد حوالى ٥٠ ميلا من هذا الخط في إقليم الهود داخل أثيوبيا . وظهرت مشكلات متعددة مع ظهور هذا المورد الجديد للماء ، لعل أهمها أن هذه الأحواض أصبحت مشاتل مثالية للبعوض ، وأصبح نمو بعوض الملاريا وتكاثرها ممكنا على مدار العام بينما كان هنا مستحيلا أثناء الجفاف فيما مضى .

وهناك تحركات للقبائل فى الصومال الجنوبي أيضاً . وإن كانت أقل شأنًا منها فى الشمال . وتأخذ هذه التحركات اتجاهها جنوبيًا غربيًا من آبار المنطقة الساحلية إلى الداخل . وتحمل مراعى السوى Doi فى جاذبيتها هنا محل مراعى الهود فى الصومال الشمالى ، ولكن نظراً لوفرة موارد الماء بين نهري شيبلى وجوبا كانت تحركات القبائل محدودة وإن كان الرعاة يتركزون بالقرب من النهرين فى فصل الجفاف . ويبدو أن تجارة الأبقار فى الصومال الجنوبي أكثر من الإبل فى الصومال الشمالى ، وأنها فى ازدياد كبير وبخاصة فى الثيران فقد ثبت من تقرير هيئة الأغذية والزراعة من واقع عينات القطعان التى درست أن الثيران لم تكن تمثل سوى ١٠٪ من المجموع ، بل وإن نسبة كبيرة منها دون سن خدمة الإناث .



(شكل رقم ٥)



(شكل رقم ٦)

تقديرات الثروة الحيوانية في الصومال بالألف رأس

١٩٧٠ - ١٩٧١

٢٨٥٠	أبقار	٣٠٠٠	إبل
٤٣	بغال وحمير	٣٩٥٠	أغنام
٧	خننازير	٥٠٠٠	ماعز

الزراعة الوطنية

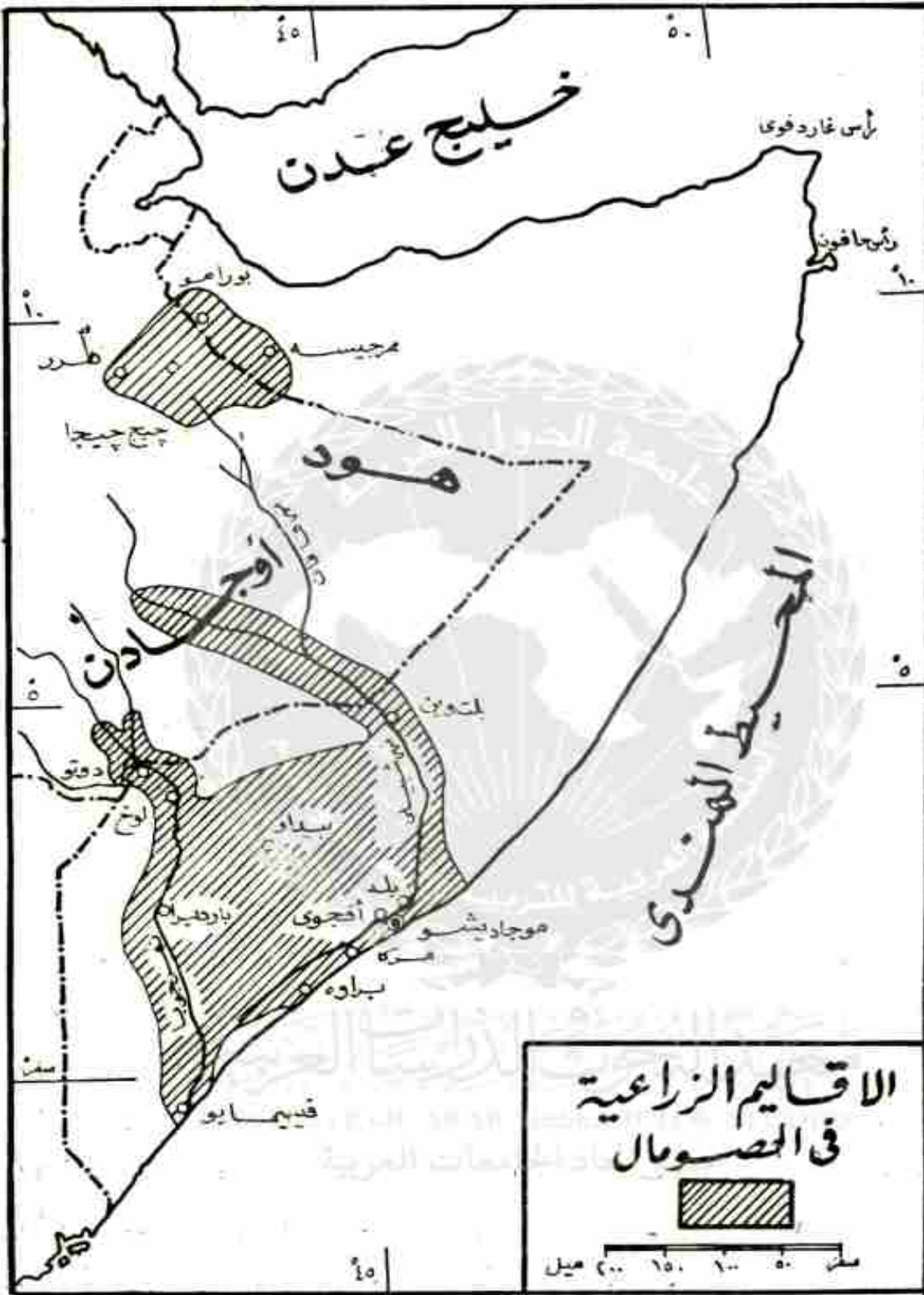
تزداد أهمية الزراعة في الصومال ، وإن كانت الأراضي المزروعة لا تمثل سوى ١٠٪ من المساحة القابلة للزراعة بطريقة الزراعة الجافة . ويبدو أن الرعى بالنسبة للإنسان أكثر ضمانا من الزراعة في إقليم يغلب على ندرة المطر .

وتمتد الزراعة المطرية في الجنوب في الأقاليم ذات الأمطار الغزيرة نسبيا بين نهري جوبا وشبيلي (٣٥٠ - ٣٨٠ مليمتر) وعلى طول الكثبان الرملية الساحلية ، كما تستغل مياه النهرين للري الفيضي . ويستفاد بمياه نهر جوبا بإيصالها إلى المنخفضات الطبيعية ، بينما في حالة نهر شبيلي الذي ينساب في مستوى أعلى من مستوى الأراضي الزراعية فيكفهم قطع جسوره في المناطق المرغوب زراعتها . كما يعمل السكان على تجميع مياه حقولهم عن طريق حفر القنوات التي تؤدي إلى حقولهم ..

هنا ولا يوجد تمييز واضح بين النوعين ، فالغلات المزروعة سواء سيجا أودوما واحدة وإن اختلفت أهميتها النسبية ، كما أن محصول المروية أكثر زيادة وأقل ذبابة . ففي الأراضي المعتمدة على المطر تشغل النرة الرفيعة المقاومة للجفاف مساحات كبيرة بينما تحل النرة العريضة محلها على

الضفاف النهرية . هنا فضلا عن بعض المحاصيل الثانوية كالقطن والبقول
والسمسم والقرع العسلي والكسافا . ويشهد الإقليم كل عام فيضانين وموسمين
للمطر ، بمعنى أن الأرض تغطي على الأقل محصولين كل عام . وتختلف
المساحة المزروعة وكمية الحصاد من عام إلى آخر وبخاصة في أقاليم الزراعة
المطرية . وبينما تواجه أراضي الزراعة المطرية كثيراً من نقص في المطر ، فإن
الزراعة الفيضية كثيراً ما تعاني من الفيضانات المدمرة وغرق الأراضي ،
كما حدث في فيضان ١٩٦١ الذي أدى إلى تلف المحاصيل وهلاك الإنسان
والحيوان . وإذا كانت المساحة المزروعة تقدر ما بين ٤٥٠ ألف ، ٦٥٠
ألف هكتار ، فهناك مركزان بهما ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع هذه
المساحة ، وهما مركزا بيداو وبور اللذان ترتفع فيهما الكثافة إلى ٢٠ نسمة
لكم^٢ وينتمي قسم كبير من سكانهما إلى جماعات الساب أو الجماعات المترنجة
السابقة لها ثم تشرجهم الساب . وتقتصر الزراعة في الصومال الشمالي على
المرتفعات الشمالية الغربية التي تتوفر فيها موارد الماء ، هنا فضلا عن الأجزاء
المجاورة من أثيوبيا إذ تبلغ الأمطار نحو ٤٠٠ مليمترًا بالقرب من بوراما حيث
عشائر الدارود الذين يكونون قطاعًا من الصوماليين يمتد إلى هرر داخل نطاق
الزراع من الجالا . وقد نقل الدارود حياة الزراعة متأخرين نسبيًا في أواخر
القرن التاسع عشر والعشرين حتى أصبح هناك بعد نصف قرن ما يقرب من
١٤٠ ألف فدانًا . ورغم تحول المراعي إلى أراضي زراعية ، فما زالت التقاليد
الرعوية سائدة . وتحدد الأرض بواسطة الظواهر الطبيعية كالتلال وغيرها
وتقسم الحيازة في الصومال الشمالي إلى قسمين : قسم للرعي وآخر للزراعة
وهنا الأخير يتراوح بين الفدان ونصف الفدان لكل أسرة . ويزرع عادة
باستخدام المحراث الذي تجره الشيران أي على نفس النمط الأثيوبي . ويتشابه
النظام الزراعي هنا في بعض الوجوه مع نظيره في الجنوب كحفظ الماء
والاعتماد على الذرة الرفيعة المقاومة للجفاف ، وإن كان لا يمكن الحصول
إلا على محصول واحد نظرًا لقلّة أمطار الحريف . ذلك أن مياه الأمطار

في فصل الجوا ابريل (نيسان) - يونيه (حزيران) تجتمع أو تركز في قنوات تتجه بها الأراضي المعدة للزراعة، ويجد النبات العناية الكافية أثناء فصل النمو مثل خف الحشائش والحرق بين الصفوف لتركيز الرطوبة حول جذور النبات. وينضج المحصول في سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) ويجمع قبل سقوط أمطار فصل داير. ويعبأ في أكياس ويخزن في حفر. ويبيع معظم المحصول للمحصول على التقلد. ويقوم الزراع هنا بتربية الأبقار كما هو الحال في الصومال الجنوبي وذلك لوفرة الماء. والأبقار هنا من نوع زيبيو Zebu كما في بقية أجزاء الصومال، ولديهم أيضاً نوع مهجن من الزيبيو مع الدنكولي القصير القرون المعروف لدى الأثيوبيين. ولا يمنع التشابه من وجود فوارق بين زراع الشمال والجنوب، فقد مارس أهل الجنوب الزراعة منذ مئات السنين، على حين أن زراع الشمال لم يمارسوها إلا منذ أقل من قرن. وتعلم الصوماليون الجنوبيون الزراعة من البانتو، على حين تعلمها الصوماليون الشماليون من اتصالهم بجيرانهم من الجالا، وبالتالي استخدم المحراث في الشمال واستخدمت المعزقة Hoe في الجنوب. ورغم أن كل مجموعة تربي الأبقار فإن تربية الأبقار في الشمال مرتبطة بالأرض الزراعية بصورة أكبر، على حين يرسلها الجنوبيون في رحلات موسمية لمسافات بعيدة عن الأرض لرعى الحشائش الثابتة على أمطار الربيع. وأدى قدم ممارسة الزراعة في الجنوب إلى تخفيف البداوة، وأصبحت القرية هي الوحدة الاجتماعية الأساسية، والمسكن الدائم هو المأوى، فضلاً عن الاتجاه نحو الملكية الفردية، هذا بينما التحول من التقاليد والنظم الرعوية إلى النظم الزراعية أكثر ببطء عنه في الجنوب، فتقوم العشيرة بزراعة الأرض التي سبق لحيواناتها أن رعتها، كما ينضم البدو الرعاة إلى الزراع في قراهم خلال الحريف والشتاء، ويتحرك جزء من الزراع بحيواناتهم بعيداً خلال فصل المطر.



(شكل رقم ٧)

الزراعة التجارية والمزارع الواسعة

للزراعة التجارية أهميتها الكبيرة في الاقتصاد الصومالي رغم أن مساحتها تتراوح بين ١٠ آلاف، ١٤ ألف هكتاراً فقط. فعلى سبيل المثال يمثل الموز ثلاثة أرباع صادرات الصومال الجنوبي من حيث القيمة، كما أن البلاد أصبح لديها اكتفاء ذاتي من السكر. ويمكن زيادة مساحة الزراعات التجارية إلى ٢٠٠ ألف هكتاراً، ورغم أنه يمكن الاعتماد على نهر جوبا أكثر من شبيلي في التوسع الزراعي، فإن نمو الإنتاج الزراعي في حوضه جاء متأخراً لأن نهر جوبا كان يمثل الحد ما بين كينيا والصومال حتى عام ١٩٢٥. هنا وقد بدأ التوسع في الإنتاج الزراعي بالعناية بالري وتوفير موارد الماء فضلاً عن تشجيع الحكومة للزراعة المختلطة. ويذهب البعض إلى أن المستقبل في الإنتاج الزراعي بالنسبة للصومال هو في التركيز على القطاع الحيواني. وتعتبر اللحوم والجلود خاصة جلد الماعز أهم صادرات الصومال الشمالي وأهم إنتاج بخارج المزارع في الصومال الجنوبي. فإذا توفرت موارد الماء بحفر آبار جديدة، فما لاشك فيه أن هذا القطاع يصبح ذا شأن في صادرات الصومال.

الموز وقصب السكر:

والصومال إحدى الدول المحدودة التي تسهم بصادرات افريقية من الموز والذي يبلغ نحو نصف مليون طن. وللموز أهمية خاصة للصومال لأنه أساس اقتصادها، فهو يمثل أكثر من ثلثي قيمة صادراتها. ويزرع معظم موز التصدير في نحو ٢٢٠ مزرعة كلها يملكها ويديرها ايطاليون في ثلاث مجموعات من الامتيازات اثنان منها في حوض نهر شبيلي والثالث في حوض نهر جوبا، ويأتي ٧٥٪ من صادرات الموز الصومالي من امتيازات شبيلي (٦٥٪ من جينالي، ١٠٪ من أفجوى) بينما تسهم امتيازات جوبا بالنسبة الباقية، وإن كان إنتاج المنطقة الأخيرة أقل ذنبية وأعلى إنتاجاً. ويزرع في الصومال نوع من الموز صغير الحجم يعرف باسم Cavendish الذي يقاوم التلف إذا هبت عليه رياح شديدة، وكذلك يتميز بمقاومته للأمراض ولكن مشكلته

أنه يستلزم تكاليف مرتفعة لإعداده للتصدير ليتم حمل النقل لمسافات كبيرة ، على العموم بدون نظام التمييز لا يمكن للموز الصومالي أن يقف على قدم المنافسة مع موز أمريكا اللاتينية أو موز كينيا الذي يتميز بكبر الحجم . وإذا كانت تكاليف شحنه من الصومال تقترب من تكاليف شحنه من غرب افريقية (في ظل الحركة في قناة السويس) إلا أنها ثلاثة أمثال تكاليف شحنه من جزر كينيا ، هذا فضلا عن أن تكاليف إنتاجه في غرب افريقية وجزر كينيا أقل منها في الصومال لأنها هاشية في الأخير ، ويتبع ذبذبة المياه في نهر شبيلى ذبذبة في المحصول . وهذا ما يحدث في غرب افريقية . من ثم تعتمد تجارة الموز في الصومال اعتمادا يكاد يكون تاما على السوق التفضيلية الإيطالية التي تضع تعريفه جمركية قدرها ١٪ على الموز الصومالي وترفعها إلى ٤٠٪ على الموز غير الصومالي . وهذا التفضيل هو الذي أتاح طائفا النوع من التجارة المستمر ، كما أن فروقات الأسعار تمثل مصدر دخل للحكومة الإيطالية لأن تجارته احتكار حكومي هناك . ومنذ عام ١٩٦٥ حددت إيطاليا حصتها المستوردة من الموز بنحو ١٨٠ ألف طن سنويا منها ٩٠ ألفا من الصومال . هذا وينتظر انخفاض تكاليف التصدير بعد التحسينات التي أدخلت على معدات الشحن في ميناء قيسمايو ، مما يوفر ما كانت تدفعه الصومال من إعانات للسفن المارة لكي تقف في مينائها لشحن الموز ، وإن كان غلق قناة السويس أضر مرة أخرى بصادرات الصومال من الموز لزيادة المسافة بين الصومال وإيطاليا بنحو ٤ مرات .

وتألفت الجمعية الإيطالية الصومالية الزراعية (SAIS) (٥) عام ١٩١٩ ، وقامت بمشروع لزراعة قصب السكر واستخراج سكره . وكان هناك دائما ما يقرب من ألفي هكتار مزروعة قسبا كحد أدنى في أى عام من الأعوام . ويعانى قصب السكر من ذبذبات العمالة ، بل كان الحصول على

(٥) اختصار : Societa Agricola Italo Somalia وتشارك الحكومة الآن بنصف أسهم هذه الشركة .

الأيدي العاملة سهلاً في فصل الجفاف حين لا تشتد الحاجة إليهم . من ثم لم تستطع مزارع Villabruzi على بعد ١٠٠ ميل من موجداديشيو إنتاج أكثر مما يكفي الاستهلاك المحلي (٥٠ ألف طن من السكر) .

ويخدم مزارع القصب الواسعة المقسمة على سبع مزارع نحو ٦٠ ميلاً من الخطوط الحديدية الضيقة ، وتستخدم ٩٠ إيطاليا ، فضلاً عما يتراوح بين ٣٥٠٠ ، ٤٥٠٠ صوماليا .

المشروعات العاجلة . Crash Prog.

وفي سبيل التنمية الزراعية أيضاً تألفت الهيئة الزراعية التعاونية Agricultural Development Corporations ووضعت خطة تنمية ثلاثية للزراعة والثروة الحيوانية والري بهدف التوسع في إنتاج الحبوب للتقليل من الاعتماد على الخارج ، ذلك أن إنتاج الحبوب في الوقت الحاضر والذي يبلغ نحو ١٥٠ ألف طن يكفي نصف الاستهلاك المحلي . وأنشأت حكومة الثورة عام ١٩٧٠ مزارع الدولة في أفجوى ، جينالى ، جوهار ، واين ، جيبيب ، توجواجه مساحتها جميعاً ١٠٠٠ هكتار . ويعمل في هذا المشروع ٢٥٠٠ عاملاً ، ثم زادت مساحة المشروع إلى ٥٠٠٠ هكتاراً عمل بها ٤٥٠٠ عاملاً ، وتم حفر ١٥٦ كيلومتراً من القنوات بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ وأنشأت فيها مراكز لمحو الأمية ، وورش لإصلاح الآلات الزراعية ، كما أعدت مساحة تقرب من ٧٥٠٠ هكتاراً للزراعة في أوائل فصل المطر عام ١٩٧٢ ، تنتج النرة والدخان والقمح والأرز . وفيما يلي بيان البرامج الزراعية العاجلة عام ١٩٧٤ .

السنة	عدد المزارع	المساحة المزروعة بالهكتار	عدد العمال الزراعيين	أطوال القنوات بالكم
١٩٧٤	١٤	١٠٨٣٠	٩٣٠٠	٧٠

هذا وتتضمن المشروعات العاجلة ، العمل في أكثر من نشاط ، وعادة ما يعمل المتطوعون في الأعمال الزراعية (تطهير الأرض - البذر - الحصاد) وبناء المساكن والمدارس اللازمة للجماعة الزراعية ، فضلا عن حضور دورات توجيهية ، وفصول محو الأمية . هذا ويبلغ متوسط مساحة المزرعة بين ٣٥٠ ، ٢٠٠٠ هكتار ، وقد وجد أن مثل هذا الحجم يعتبر مثاليا للتشغيل بكفاءة اقتصادية سواء من ناحية التخطيط أو استعمال الآلات أو الإشراف الزراعي . هكذا تصيب هذه المشروعات أكثر من هدف : الاكتفاء الذاتي من الحبوب ، واستغلال الأرض القابلة للزراعة ، وخلق فرص عمل للصوماليين لاستغلال طاقتهم المعطلة .

المشروعات الزراعية العاجلة

مجموع المساحة بالهكتار		المقاطعة	مركز	المشروع
١٩٧٤	١٩٧٣			
٦٣٠	٤٢٦	شبييلي	جوهار	جوهار
٥٠٠	٣٦٠	شبييلي	أفجوى	مورديل
٣٥٠	٣٥٠	شبييلي	مرسا	جنال
١٥٠٠	١٥٠٠	شبييلي	مرسا	شيلامبود
١٠٠٠	٧٠٠	شبييلي	براوه	هاواى
٣٥٠	٣٥٠	جوبا الأدنى	جليب	جليب
١٠٠٠	٧٠٠	جوبا الأدنى	جليب	بن سلامه
٥٠٠	٣٥٠	جوبا الأعلى	لف	ملكارى
١٠٠٠	١٠٠٠	هيران	وين	وين
٤٠٠٠	٣٧٣٩	الشمال الغربى	جبييله	توجواچاليه
١٠,٨٣٠	٩,٤٧٥	المجموع		

هيئة الغذاء العالمية والصومال

أعلنت هيئة الغذاء العالمية World food prog. عن برنامج جديد ١٩٧٤ - ١٩٧٦ بمبلغ ١,٨ مليون دولار لمساعدة الصومال في مشروعات التنمية التي تقوم بها . وبمقتضاه يوزع الغذاء مجاناً . وفي عام ١٩٧٣ حصلت الصومال من هذا البرنامج على ٤٣٥١ طناً من دقيق القمح و الزيوت واللبن المحفف والشاي ليستهلكه آلاف العاملين في مشروعات التنمية المختلفة . وإن كانت هيئة الغذاء العالمية سوف تتحول في البرنامج القادم من دقيق القمح إلى الذرة الرفيعة والتمر اللذان ينضلهما الصوماليون . أما عن مدى نجاح هذا المشروع لمساعدة الصومال في تنمية نفسها فيتمثل في بناء ٣٧٧ فصلاً دراسياً ، ١٩٠ مستوصفاً ، ٤٠٠ حوضاً للمياه وحفر ١٩٠ بئراً ، وكذلك العمل في مزارع الدولة العاجلة التي ذكرناها . هذا ولم يعط الغذاء كإحسان للفقراء ، وإنما للمتطوعين الذين تقدموا للعمل في هذه المشروعات باستثناء بسيط وهو إغاثة ٣٠ ألفاً من الصوماليين كاد جفاف عام ١٩٦٩ أن يقضى عليهم . هذا فضلاً عن تغذية طلبة المدارس الداخلية الذين بلغ عددهم ٥٠٠٠ طالباً .

المحاصيل الزراعية الرئيسية في الصومال بالألف طن مئري

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
٣٥	٣٥	٤٠	٤٢	الذرة العريضة
٥٠	٥٠	٦٣	٦٧	الذرة الرفيعة والدخن
٤٥٠	٤٥٠	٣٩٣	٢٧٧	قصب السكر
—	٣	٣	٢	البطاطا واليام
—	١٥٠	١٥٠	١٤٠	الموز
٢	٢	٢	٢	الفول السوداني بقشره

نشاطات غير زراعية

وإذا تتبعنا أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى في الصومال خارج الزراعة والرعى وجدنا الصومال المصدر الأول في العالم للبان فضلا عن المر الذي يجمع من أحراج الصومال الشمالي . كذلك كان الصومال مصدراً للفحم ليتأني حتى عام ١٩٦١ حين منع تصديره حفاظاً على ثروة الصومال النباتية ، هذا فضلاً عن جمع كميات قليلة من الصمغ ونواة ثمار الدوليب (العاج النباتي) .

ولا يعمل بالصيد البحري سوى ١٪ من الصوماليين يجمعون الاسفنج واللؤلؤ والقشريات البحرية . ورغم عدم أهمية هذه الحرفة بالنسبة للإنتاج القومي بعامة ، فلها أهميتها القصوى لدى بعض سكان الأقاليم الساحلية . ويتركز المشروع الكبير لصيد التونة على خليج عدن ، ويقوم به الإيطاليون . والصومال فقير في ثروته المعدنية وتأمل الحكومة في اكتشافات بترولية تقوى وتدعم ميزانية الدولة . وقد عملت بعض الشركات الأمريكية ، فضلاً عن شركة أجيبي الإيطالية لعدة سنوات لكنها لم توفق في هذا السبيل . وإن كانت هناك رواسب من الجبس والفوسفات بالقرب من بربره قد يمكن استغلالها على نطاق تجاري . هذا كما ظهرت خامات لليورانيوم إلى الغرب من مجاديشو ، ومنح حق امتياز البحث عنها لشركة ابني ENI الإيطالية .

ويعتبر مصنع الشركة الصومالية الإيطالية للسكر أكبر مشروع صناعي في الصومال فهو مسئول عن نصف قيمة الإنتاج الصناعي ، ويعمل به ثلث القوى العاملة في الصناعة . وأقامت الشركة المذكورة أيضاً معملًا لتقطير الكحول ، وحلج القطن ، وعصر الزيوت والصابون ، وكان هناك مصنع للنسيج في مجاديشو أغلق أبوابه عام ١٩٥٢ ، ولكن أعيد فتح مصنع للنسيج بمعاونة ألمانيا الغربية .

كذلك تقوم مصانع لتعليب التونة في كندالا وأبو ، وتعليب اللحوم في موجاديشو ومركا ، وتقوم الصناعات الجلدية والأحذية في موجاديشو وبراو ، بينما تنفرد مركا بصناعة الحبال من أوراق الموز .

وفي سبيل تنشيط الصناعة صدر قانون لحماية الاستثمارات الأجنبية من التأميم وإعفاء الشركات الصناعية من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات ، وكذلك من ضرائب الواردات على آلاتها وموادها المستوردة من الخارج . كل ذلك لتقليل الواردات ، ذلك أن الواردات الصناعية تمثل نحو نصف مجموع قيمة الواردات . هذا ولم تحصل الصناعة في الخطة الثلاثية التي انتهت عام ١٩٧٣ إلا على مليار شلن صومالي أو نحو ٨,٨٪ من رصيد التنمية لتلك الفترة .

الإنتاج الصناعي في الصومال عام ١٩٧٠

طن مئري	٥٠٠٠٠	السكر
طن مئري	١٩٧٣	لحوم محفوظة
طن مئري	٢٢٧	لبن مجفف
هكتولتر	٤١,٠٠٠	كحول
هكتولتر	٣٠٠٠	مشروبات غازية
زوج	٢٧٠٠٠	أحذية
طن مئري	١٩٧	صابون
متر مكعب	١٤,٠٠٠	طوب

النقل

مد الإيطاليون طرقاً طولها ٤٥٠ ميلاً في الصومال قبل الحرب الثانية ، جزء منها لتسهيل العمليات الحربية ضد أثيوبيا ، ولكن جزءاً كبيراً منها أصابه تدهور كبير . ومد في الصومال الشمالي طريق رئيسي بين بربره (٥٠,٠٠٠) وهرجيسه (٦٠,٠٠٠) وبلغ طوله نحو ١٥٨ كم ، وذلك لربط الميناء التجاري الرئيسي في الصومال الشمالي بعاصمة الإقليم . وهو بداية طريق أكبر إلى بوداو بطول ١٠٤٥ كم ليربط بين شمالي وجنوبي البلاد ، فضلاً عن كونه شرياناً حيويًا بين بربره وظهيرها . ويأتي هذا الطريق

في أولويته بعد طريق أفجوى - يبدأو الذي رصف لتنشيط الحركة التجارية فيما بين النهرين والعاصمة موجديشو . وقد رسا العطاء التنفيذى فيه على شركات (كات) اللبنانية التي بدأت العمل في مايو (آيار) ١٩٧٢ وينتظر استكماله في أواخر عام ١٩٧٤، ويتكلف نحو ٥٥ مليون شلن صومالى . هذا كما بدأ العمل في طريق جوهار - بولو بطول ١٧٠ كم . وعلى العموم كان لسطح البلاد المستوى ولطول فصل الجفاف أثره في إمكان الحركة بسهولة في مساحات واسعة من الصومال .

ولا يوجد ميناء في الصومال ذو مياه عميقة، ومن ثم كان لابد من إقامة المرفأء الصناعية . ويعتبر ميناء موجديشو (١٧٥,٠٠٠) أول ميناء في الصومال وجد عناية كافية في هذا السبيل ، ذلك أنه ميناء الواردات الأول، فقد صرف على مرفأء جديد ٥,٦ مليون دولار ، وتولت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع الذى انتهى عام ١٩٦٥ بحيث أصبحت طاقة المرفأء عشرين مرة قدر طاقته في الخمسينيات . ولكن ظهر أن زيادة الحركة تستدعى نمواً آخر لمواجهة التطورات الحديثة . وقدرت تكاليف المشروع الجديد بنحو ٢٢ مليون دولار ، حصلت عليها الصومال عن طريق توصية من هيئة التنمية الدولية IDA فضلا عن منحة من بنك التنمية الأوربي FED وبدأ تنفيذ المشروع في مارس (آذار) ١٩٧٣ على أن ينتهى في ابريل (نيسان) ١٩٧٦ .

أما ميناء قيسمايو (٦٠,٠٠٠) فهو ميناء التصدير الأول لأنه بالإضافة إلى ميناء مركا مشول عن تصدير الموز سلعة الصادرات الأولى (قبل ١٩٦٧) وقد شيدت فيه مرفأء جديدة لتنشيط إنتاج حوض جوبا الأدنى . واستدعى تنشيط الحركة بين جنوبي الصومال وبقية البلاد تشييد ميناء جوى ، كما يعمل هذا الميناء على تنشيط السياحة في الجنوب لأن أكبر حديقة حيوان طبيعية في الصومال تقع على كئب من قيسمايو ، فضلا عن السياحة في جزر باجوني القريبة .

وبدأ إقامة الميناء الجوي في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢ على أن ينتهي العمل فيه في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٤ . كذلك شيد ميناء جوى آخر في بيدابو عاصمة مقاطعة جوبا العليا لأنها من أكثر المقاطعات غنى بالإنتاج الزراعى ، وانتهى العمل فيه عام ١٩٧٣ .

ويحمى ميناء بربره لسان رولى ، واشتهر هذا الميناء منذ القدم بأنه ميناء للسفن الشراعية والسفن الصغيرة التى تعمل بين الموانئ القريبة . وقد حصلت الصومال على قرض من الاتحاد السوفيتى لبناء مرفأ عميق ليجعل فى إمكان الميناء استقبال السفن المحيطية من أجل تشجيع صادرات الماشية من الصومال الشمالى فضلا عن إمكان استغلال رواسب الجبس التى تقع فى ظهر الميناء .

الدولة والامة فى الصومال ونزاع الحدود

تميز معظم الأقطار الافريقية بأنها تمثل دولا أكثر منها شعوبا ، بمعنى أنه فى داخل القطر الواحد تتعدد القبائل والثقافات ، ولكن على العكس من ذلك تأتى الصومال كإحدى الأقطار الفريدة بأفريقية التى يشعر سكانها بالانتماء إلى أمة واحدة وهى الأمة الصومالية . وتعتمد القومية الصومالية على التجانس المتمثل فى الحضارة الرعوية السائدة فى جميع أرجاء البلاد وعلى وحدة الأصل ووحدة الدين ووحدة اللغة . وهذا ما يميزهم عن الجماعات المجاورة لهم سواء فى كينيا أو أثيوبيا . وعلى أساس هذه الوحدة الحضارية انضمت بحمية الصومال البريطانى ، وصوماليا التى كانت تحت وصاية الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ لتكونا جمهورية الصومال . وكان لتكوين الدولة بهذه الصورة أن أصبح جزء من الشعب الصومالى خارج الحدود وتحت حكم أجنبي فى شرق أثيوبيا وفى شمالى كينيا وفى الصومال الفرنسى . ومن هنا كان سعى حكومة الصومال المستقل منذ البداية لأن تضم دولة الصومال كل الشعب الصومالى ، وكان النزاع الصومالى مع كينيا وأثيوبيا وفرنسا .

وحاولت دولة الصومال تحقيق هدفها بدرجات متفاوتة من القتال منذ الاستقلال مع إصرار من الدول المجاورة بعدم التنازل عن الأرض والسكان وبإصرار مقابل من الصومال على ضمها .

وإذا رجعنا إلى الحدود التي فرضت على الإقليم بواسطة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا نجدها ترجع إلى فترة (١٨٨٥ - ١٩٠٠) حين حصلت بريطانيا على محمية كينيا والصومال البريطاني ، بينما حصلت فرنسا وإيطاليا على مستعمرتهما . وقد فصلت هذه الحدود الهندسية بين أراضي القبيلة الواحدة ، حيث فصلت المراعى الشتوية عن المراعى الصيفية .

الحدود الصومالية الأثيوبية

وقد نصت المادة الرابعة من الإنفاقية الإيطالية الإثيوبية لعام ١٩٠٨ على أن خط الحدود يجب أن يمر إلى الشمال الغربي من نهر شبيلى بحيث تقع كل أراضي القبائل الساحلية ضمن النفوذ الإيطالي ، بينما يقع إقليم أوجادين ضمن إثيوبيا . وبدأت لجنة إيطالية أثيوبية تحديد الخط عام ١٩١٠ . ولكنها لم تصادف نجاحاً كبيراً لعدم اتفاق الطرفين على حدود القبائل . ورغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني وإثيوبيا صادف نجاحاً عام ١٩٣٥ ، فإن الصوماليين في المحمية البريطانية كان لهم حتى عبور الحدود إلى مراعيهم التقليدية في إقليم هود طبقاً للمعاهدة البريطانية الأثيوبية لعام ١٨٩٧ ، وقام نزاع على الحدود بين إثيوبيا وإيطاليا عام ١٩٣٥ وفي نفس العام احتلت إيطاليا إثيوبيا ، وبذلك ربطت بين شعب الصومال في أوجادين والصومال الإيطالي ، كما احتلت إيطاليا الصومال البريطاني عام ١٩٤٠ . غير أن السيادة الإيطالية حلت محلها السيادة البريطانية في العام التالي . ورغم استقلال إثيوبيا فقد استمرت بريطانيا في إدارة إقليم هود ، وهذا معناه وحدة الشعب الصومالي تحت الحكم البريطاني حتى عام ١٩٥٠ ، عندما وضع الصومال الإيطالي تحت وصاية الأمم المتحدة وتديره إيطاليا نيابة عنها . وحاولت إيطاليا الوصول إلى

اتفاق بشأن موضوع الحدود على أثيوبيا خلال العشر سنوات التالية ، ولكن دون جدوى . وبدأت وحدة الشعب الصومالى تنفكك عام ١٩٥٤ عندما رجع إقليم هود وبعض المناطق الأخرى إلى أثيوبيا ، وإن كانت قد عقدت معاهدة بين بريطانيا وأثيوبيا لحفظ حق الصوماليين لمراعيتهم في أثيوبيا ، وكانت الخطوة التالية هي اتحاد الصومالين البريطانى والإيطالى ، ولكنه فى نفس الوقت زاد من حدة النزاع مع أثيوبيا . وأدعت أثيوبيا أنه ليس من حق حكومة الصومال وراثه حقوق أعطيت للحكومة البريطانية وهى حقوق الرعى فى إقليم هود . وتبع هذا محاولة حكومة أثيوبيا ضمان ولاء الصوماليين الذين يدخلون ضمن الحدود الأثيوبية وجذب الجمهورية الجديدة إلى نوع من الاتحاد الفدرالى مع أثيوبيا كما فعلت مع أرتريا . ووعدت أثيوبيا الصوماليين بحفر الآبار ، وفتح المدارس ، وبناء المستشفيات ، فضلا عن إقامة مشروعات توليد القوى الكهربائية على نهري جوبا وشبيلي ، ولكن الصوماليين عارضوا كل تسوية مع أثيوبيا ، مما أدى بحكومة الصومال لأن تنفق ٢٠٪ من ميزانيتها عام ١٩٦٣ على المجهود الحربي .

الحدود الصومالية الكينية

ورغم الاتفاق على الحدود الصومالية الكينية بين ايطاليا وبريطانيا ، فقد أدى ضغط الصوماليين المتزايد على قبائل الجالا فى شمال شرق كينيا إلى زحزحتهم إلى القرب من النهر ، فقد انخفض عدد الصوماليين فى كينيا عام ١٩٢١ نتيجة تنازل بريطانيا عن الإقليم الواقع بين نهر جوبا والحدود الحالية مكافأة لإيطاليا على اشتراكها فى الحرب العالمية الأولى . وقد اتفق على خط للحدود يبعد ٦٠ ميلا شرقى نهر تانا يعرف بخط الصومال Somali Line ومنعت هجرة الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط ، وذلك لحماية قبائل الجالا ، ولكن هذا الإجراء بدوره لم يصادف نجاحا يذكر نظراً لأن الجماعات

الصومالية في الوقت الحاضر تعيش على مرمى عشرة أميال من الضفة الشرقية
لنهر تانا .

وبينا يتصف النزاع الصومالي الأثيوبي بالقدم نجد النزاع الصومالي الكيني
أو طلب صومالي كينيا بالانضمام إلى الصومال لا يرجع إلا لعام ١٩٦١ ،
وقد اتفق الحزبان اللذان يمثلان صومالي كينيا في مطالبهما للمستقبل . وتمثل
هذه المطالب في عمل استفتاء في مديرية الحدود الشمالي N.F.D. في كينيا التي
يعيش الصوماليون في شرقها والبورون في غربها ، وهؤلاء أقرب إلى
الصوماليين منهم إلى أهل كينيا . ويشرف على الاستفتاء أعضاء من هيئة الأمم
المتحدة ولكن من غير الأعضاء الأفريقيين ، وذلك بعد انسحاب قوات
البوليس والجيش التابعة لكينيا من الإقليم . هذا ولايؤيد قضية أهل الصومال مع
كينيا كونهم يرتبطون حضاريا بأهل جمهورية الصومال فحسب ، بل لأن خط
الحدود الهندسي يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل ، فضلا
عن بعد هذا الإقليم عن بقية كينيا ، وبطبيعة الحال لا نجد أي حزب من الأحزاب
المتصارعة في كينيا يوافق على اقتطاع نحو ١/٣ مساحة كينيا وهي التي تكون
المديرية الشمالية .

الحدود الصومالية مع الصومال الفرنسي

ذكرنا أن فرنسا تقدمت لتحتل موقعا استراتيجيا على مدخل البحر
الأحمر في منافستها الاستعمارية مع بريطانيا وأنها رفعت علمها على «أوبوك»
ثم توسعت بعد ذلك بالاتفاق مع مشايخ الدناكل وعيسى مما حفز بريطانيا
على الاتفاق معها على خط للحدود بين منطقتي نفوذهما . وسار هذا الخط
في منتصف المسافة تقريبا بين زيلع وجيبوتي ، ونقلت فرنسا مركزها
الإداري إلى جيبوتي عام ١٨٩٢

واعترف منليك امبراطور الحبشة عام ١٨٩٦ بالنفوذ الفرنسي ووقع
اتفاقية لمد خط حديدي إلى أديس أبابا وانتهى مد هذا الخط عام ١٩١٧ .

ويمتد إقليم أفاروعيسى (تغيرت تسمية الصومال الفرنسي منذ عام ١٩٦٧) في مساحة ٩٠٠٠ ميل ٢ ويعيش فيه نحو ١٠٠ ألف نسمة . ويزيد عدد السكان أو ينقص بحسب تحركات القبائل منه إلى الصومال وأثيوبيا ، وتقدر الزيادة والنقص بما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠٪ من مجموع السكان ، كما يقدر عدد الصوماليين فيه بنحو ٣٧ ألف نسمة يعيشون بصفة دائمة هناك ، ويشغلون نحو نصف مساحة الإقليم ، وهذا هو سبب مطالبة جمهورية الصومال بهذه المساحة . وحتى لا يقال بأن الصومال يريد توسعا في المساحة كان مطلب جمهورية الصومال باستقلال الصومال الفرنسي . وقامت مظاهرات ضد فرنسا أثناء زيارة الرئيس دييجول لجيبوتي عام ١٩٦٦ ، فصرح دييجول بأن حكومته لاتضع عقبات إذا كان الصومال الفرنسي يود الاستقلال . وسارع الإمبراطور هيلاسلاسي بعقد مؤتمر صحفي في سبتمبر (أيلول) من ذلك العام بأن الصومال الفرنسي جزء من أثيوبيا . وتجمد الموقف منذ استفتاء عام ١٩٦٧ الذي عملت فرنسا على أن تكون نتيجته رغبة سكان الإقليم في البقاء مع فرنسا ، وهذا مايتفق أيضاً مع المصالح الإثيوبية .

مَعْبَدُ الْحَوْثِ الدِّينِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

مَجَلَّةُ الْحَوْثِ الدِّينِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ
مَجَلَّةُ الْحَوْثِ الدِّينِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

REFERENCES

- Africa, An International Business, Economic, Political, Monthly London, 3 : 1971, 26, 1973.
- Box, T.W., "Nomadism and Land use in Somalia", Economic Development and Cultural Change, Jan. 1971, pp. 222 - 8.
- Castagne, A., "Somali", International Conciliation, March, 1959.
- Drysdale, J. "The Somali Dispute", London, 1964.
- F A O, "Hides and Skins and Leather Industries", Report to the Government of Somalia, no. 1989, Rome 1965.
- "Livestock Development Survey of Somalia", Report No. AN/SF 66 : 44, Rome 1966.
- Legum, C., "Africa Contemporary Record", London, 1970 — 1.
- Leo-Silberman, Change and Conflict in the Horn of Africa, Foreign Affairs, 37/4/1959.
- "Why was the Haud Ceded, Chaiers d'etudes Africane, 5 : 1962.
- Lewis, I.M., "Pan Africanism and Pan Somalism", J. Modern African Studies, i 1963.
- "The Modern History of Somaliland, London, 1965.
- Touval, S. "Somali Nationalism, Harvard U.P., 1963.

د . محمد عبد الغنى سعودى : الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية

القاهرة ١٩٧٣ .

عضو اتحاد * * * العربية